الأمم المتحدة

CEDAW/C/KEN/Q/6/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
27 April 2007
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة التاسعة والثلاثون
٢٣ تموز/يوليه - ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧

الردود على قائمة القضايا والأسئلة المطروحة فيما يتعلق بالنظر في التقرير الدوري المجمع للتقريرين الخامس والسادس

كينيا

180507 180507 07-32392 (A)

نظرة عامة

١ - الإدارات الحكومية المعنية بإعداد التقرير

يتألف الفريق الرئيسي في إعداد تقرير كينيا من اللجنة الوطنية الكينية المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية المعنية بشؤون الجنسين والتنمية، وإدارة الشؤون الجنسانية بوزارة شؤون الجنسين والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية: وهو التعاون القائم بين الحكومة وممثلي منظمات المجتمع المدني.

والوزارات الحكومية المعنية تشمل:

- وزارة شؤون الجنسين والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية
- وزارة العدل والشؤون الدستورية
- وزارة الصحة
- وزارة البيئة والموارد الطبيعية
- وزارة التعاون لشرق أفريقيا والتعاون الإقليمي
- وزارة التنمية الإقليمية
- وزارة التعاونيات
- وزارة الأراضي والإسكان
- وزارة المالية
- مكتب النيابة العامة بوزارة الزراعة
- وزارة البيئة والموارد الطبيعية
- وزارة الأراضي
- وزارة الزراعة
- وزارة التعليم

الاعتماد من مجلس الوزراء والتقديم إلى البرلمان

في حين يحظى عرض التقرير الدوري على مجلس الوزراء والبرلمان بالتقدير فإن ذلك ليس شرطاً لإجراءات تقارير البلد. ومع ذلك فقد استهلت وزارة شؤون الجنسين والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية عملية لإنجاز هذا التقرير والتقارير السابقة والتعليقات العامة وأي تقارير في المستقبل تُقدم إلى مجلس الوزراء وتُعرض على البرلمان.

٢ - نشر التعليقات الختامية على التقرير الدوري الموحد للتقريرين الثالث والرابع

أُجري نشر التعليقات الختامية على التقرير الدوري المجمع للتقريرين الثالث والرابع إلى جانب نشر محتويات الاتفاقية، وهذا هو التقرير الدوري الخامس والسادس للبلد، والسياسة الوطنية لشؤون الجنسين والتنمية ووثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦.

وتشمل المنظمات الممثلة في حلقات العمل الخاصة بالنشر ما يلي:

- الوزارات والإدارات الحكومية على الصعيدين الوطني والإقليمي
- السلطات المحلية
- الهيئات الحكومية وشبه الحكومية ومنها مثلاً الغرفة التجارية الوطنية لكينيا، والمجلس الوطني للمعوقين، ووكالة الأنباء الكينية، ووكالة التنسيق الوطنية للسكان والتنمية.
- الهيئة القضائية
- لجان تنسيق المساعدات الوطنية والمحلية
- لجان مكافحة الفساد
- لجان التنمية الاجتماعية
- منظمات حقوق الإنسان
- المنظمات النسائية
- الجماعات النسائية
- المنظمات المجتمعية
- اتحادات العمال
- المنظمات الإعلامية
- المؤسسات المالية

- منظمات المعاقين
- منظمات حقوق الطفل
- منظمات الشباب
- القادة الدينيون والمنظمات القائمة على العقيدة ومنها مثلاً رابطات المسلمين والجماعات المسيحية
- المنظمات المعنية بالإيدز والعدوى بفيروسه
- المنظمات الدولية غير الحكومية
- هيئات الأمم المتحدة

وتشمل توصيات القضايا والتوصيات المستجدة الصادرة عن حلقات العمل الخاصة بالنشر ما يلي:

- صياغة نص مبسط لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتسهيل فهمها على الجمهور الواسع
- صياغة خطة عمل واضحة لنشر الاتفاقية لتصل إلى العامة
- تعزيز إقامة الشبكات بين الآليات الوطنية وسائر المنظمات بما في ذلك على الصعيد المجتمعي للتمكين من جمع المزيد من المعلومات ونشر الاتفاقية على نطاق واسع
- ضرورة أن تتصدى اللجنة لقضايا المسنين
- ضم الرجال إلى الوفود التي تشكل للمشاركة في المحافل التي تعالج الشواغل الجنسانية، ومن ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- استخدام وسائل الإعلام قناة لنشر الاتفاقية
- وينبغي تناول قضايا الثقافة والدين بحذر لدى نشر الاتفاقية تفادياً للتضارب مع تلك المجتمعات
- نشر التقرير المجمع للتقريرين الخامس والسادس عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، عن طريق استخدام اللغات المحلية لتيسير الاتصال بتلك المجتمعات على المستوى الشعبي
- ينبغي لإدارة شؤون الجنسين أن تجري متابعة لتقدير تأثير نشر الاتفاقية

القضايا الدستورية والتشريعية والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة

٣ - القضايا والشواغل الخاصة التي يثيرها المجتمع الكيني فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الدستور الجديد المقترح

اشتمل الدستور الكيني الجديد المقترح الذي رُفض في الاستفتاء الذي أجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ على عدة أحكام للتصدي لقضية المساواة بين المرأة والرجل، وقد شملت تلك الأحكام فيما شملت:

(أ) المادة ٣٦- وكانت تنص على المساواة بين جميع الأشخاص أمام القانون، بما في ذلك المساواة في التمتع بجميع الحقوق والحريات

(ب) المادة ٣٧- وكانت تنص على المساواة العامة بين البشر وعدم التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الحمل أو الحالة الاجتماعية أو الحالة الصحية أو الأصل الإثني أو الاجتماعي، أو اللون أو العمر أو الإعاقة أو الدين أو الضمير أو المُعتقد أو الثقافة أو الملبس أو اللغة أو الميلاد

(ج) المادة ٣٨- وكانت تنص على أن للمرأة والرجل الحق في المساواة في المعاملة، بما في ذلك الحق في تكافؤ الفرص والأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية: فلكل من المرأة والرجل الحق في الميراث على قدم المساواة وفي الوصول إلى الملكية وإدارتها؛ وهي تحرم أي ثقافة أو قانون أو عادة أو تقليد يحط بالكرامة أو الرعاية أو بمصلحة أو وضع المرأة والرجل؛ وهي تطالب الدولة بحماية المرأة وحقوقها مع مراعاة وضعها الفريد ودورها في البيت والمجتمع وتوفر فضلاً عن هذا المرافق والفرص المعقولة بغية تعزيز رعاية المرأة لتمكينها من تحقيق كامل إمكاناتها ومن تقدمها

(د) المادة ٤٢- وكانت تنص على مساواة المرأة بالرجل في الزواج وفي التمتع بالحقوق المتساوية فيما يتعلق بالزواج ووقت الزواج وخلال الزواج وفسخ الزواج.

وكانت تلك الأحكام شاملة وكانت تعكس المبادئ الواردة في الاتفاقية وهي المساواة بين المرأة والرجل وكان من الممكن أن تقطع شوطاً طويلاً في تعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين وإنصافهما في كينيا.

ومع ذلك فخلال الاستفتاء رفض عدد كبير من الكينيين في شتى أنحاء البلد الدستور المقترح متخذين من بعض هذه الأحكام الخاصة بالمساواة بين الجنسين سبباً لذلك. وبوجه خاص فإن الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في توريث الممتلكات وخاصة الأرض سببت مشكلة حيث أن أغلبية النساء والرجال جادلت بأن ثقافتهم لا تسمح للمرأة بالميراث من

زوجها وبحجة أن ذلك لو حدث يحدث صراعات في البيوت. وتمتد هذه النظرة إلى الحق في تملك المرأة المتزوجة للعقار وهي متزوجة إما بصفتها الفردية وإما بملكية مشتركة.

وما لوحظ خلال المناقشات على الاستفتاء أن كثيراً من قضايا التعليم المدني لقضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين يتعين أن تنفذ بين الكينيين بالطريقة التي ترضيهم. ثم إن التزامات كينيا بموجب حقوق الإنسان الدولية وبوجه خاص بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يتعين أن تُعرف للكينيين كي يفهموا وضعهم وكيفية الطلب منهم أن يؤثروا في القوانين المحلية الكينية. وقد صوت معظم الكينيين ضد القضايا الجنسانية المطروحة في الدستور المقترح بسبب هذا النقص في تقدير عالمية حقوق الإنسان على أنها تعارض النهج المتبع الذي يفضلونه لكينيا.

كيفية اعتزام الحكومة التصدي لهذه القضايا

رغبة في التصدي للمعضلة التي أوجدها سقوط الدستور المقترح بذلت الحكومة جهوداً لإحياء المباحثات الدستورية والأرجح أن تطرح بعض التعديلات الدنيا على الدستور القائم الذي سينال إجراء إيجابياً في التمثيل البرلماني والسلطات المحلية، بين قضايا أخرى. وعلاوة على هذا فإن الحكومة تجري من خلال لجنة الإصلاح القانوني الكينية استعراضاً لقوانين الزواج وقوانين الملكية الزوجية والمساواة بين الجنسين وقوانين العمل الإيجابي والقوانين المتعلقة بالعنف المترلي وفي ذلك نوع من التصدي للمساواة بين الرجل والمرأة في حالتي الزواج والطلاق. وسوف تتناول تلك القوانين قضايا الإنصاف والمساواة في تقاسم الملكية الزوجية في حالات الطلاق. وسوف تخرج اللجنة بتشريع جديد يتناول المساواة بين الجنسين ويوفر آليات للعمل الإيجابي للتصدي لصور عدم العدل التي يحدثها التفاوت بين الجنسين وعدم الإنصاف بينهما مما يسود في البلد على مر السنين. وستصبح تلك القوانين جاهزة بحلول ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

كذلك أدرجت الحكومة حق المرأة في الملكية في مشروع السياسة الوطنية للأراضي الذي يرد وصفه في الفقرة ٢٢ أدناه.

٤ - عزم الحكومة على إعادة استهلال عملية إصلاح دستورية

كما جاء ذكره في القضية رقم ٣ أعلاه فإن الحكومة اتخذت بالفعل خطوات للقفز بعملية مباحثات الاستعراض الدستوري الجارية بالفعل مع وجود علامات إيجابية على توافق في الآراء يتحقق في عدد من القضايا التي تشمل العمل الإيجابي من أجل المرأة.

الاستراتيجيات البديلة للإصلاحات التشريعية المتوخاة بغية تعزيز الامتثال الفعلي للاتفاقية ووضع الخطط لإدراج تعريف للتمييز وفقاً للمادة ١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المقصود بالجهود التشريعية من خلال لجنة إصلاح القوانين الكينية هو إنتاج قوانين للزواج أكثر إنصافاً وأحكاماً لتقاسم الممتلكات الزواجية يتم استعراضها وقوانين جديدة للمساواة تكفل المساواة بين الجنسين والعمل الإيجابي ليتم التوصل إلى تعريف مناسب للتمييز ضد المرأة وفقاً للمادة ١ من الاتفاقية.

وجدير بالملاحظة أن رئيس جمهورية كينيا جعل من هذه القوانين بعينها تستهدف المرأة على سبيل الأولوية وفي خطابه للأمة عند افتتاح الدورة التاسعة للبرلمان وعد الرئيس الكينيين بأنه سيضمن سرعة إنفاذ هذه القوانين. وبالمثل فهو من خلال القرارات الرئاسية يجعل جميع مؤسسات الخدمة العامة تعين ٣٠ في المائة من النساء مما أدى إلى إصدار بيان سياسة تبعته تعليمات من مكتب الرئيس عبر رئيس الخدمة العامة إلى الخدمة المدنية والخدمات شبه المدنية والشركات الحكومية لضمان تنفيذ هذا القرار. وهذا يبين حسن الإرادة السياسية.

٥ - التدابير التي تتخذها الحكومة لتحديد الأولويات انتظاراً لمشاريع القرارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وترتيب الأولويات ووضع الإطار الزمني للتنفيذ

تعتبر الحكومة جميع القوانين الأربعة، أي مشروع قانون العنف المترلي (حماية الأسرة) ومشروع قانون الزواج ومشروع قانون الممتلكات الزواجية ومشروع قانون المساواة/الإجراءات الإيجابية، قرارات بالغة الأهمية. ولدى افتتاح الرئيس للدورة التاسعة للبرلمان ذكر على وجه التحديد أن مشروع قانون العنف المترلي (حماية الأسرة) يشكل أولوية للتصدي العاجل لاستمرار العنف ضد المرأة. كما أنه، ومن خلال وزير العدل والشؤون الدستورية، أعرب عن الاهتمام بالإنفاذ المبكر لقانون الملكية الزواجية بحيث يغطي الخلافات حول القانون في هذا الصدد. ومع ذلك فهناك الكثير الذي يعتمد على برنامج البرلمان الذي لا يسيطر عليه أي أحد آخر.

كذلك استهلت الحكومة مناقشات عامة (جلسات استماع عامة) بشأن مشروعي قانوني الملكية الزواجية والزواج من خلال لجنة إصلاح القوانين.

٦ - تأثير حالات التوريث فيما يتعلق بقدرة المرأة بصفة عامة على تأكيد حقوقها بموجب قوانين التوريث

أوجدت الهيئة التشريعية أحكاماً جديرة بالثناء في مجال توارث الملكية يستند إليها عدد من النساء في المطالبة بالمساواة بين الجنسين في الملكية. وبمساعدة وسائل الإعلام تُطبع الحالات البارزة وتنشر في وسائل الإعلام. وتستطيع منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة كل على حدة استخدام هذه الحالات في تكوين جماعات ضغط لتمرير القوانين. كذلك جرت مناقشة عامة لمسألة الأراضي قبل أن يُدرج على قائمة البرلمان مشروع السياسة الوطنية للأراضي الذي يرد نقاش حوله في الفقرة رقم ٢٢ أدناه وقد نُشر على نطاق واسع في وسائل الإعلام مما أذكى الوعي بقضايا المرأة وخاصة فيما يتعلق بقضيتي الأراضي والميراث اللتين تؤثران عليها.

التدابير التي تتخذها الهيئة القضائية بشأن حملات إذكاء الوعي والحملات الإعلامية بهدف ضمان أن تعرف المرأة أحكام قانون التوريث وقضاياه التي تبت فيها الهيئة القضائية التي تدعم المساواة بين الجنسين

تجري الهيئة القضائية بنفسها إصلاحات تتضمن افتتاح موقع على الإنترنت تُنشر عليه لقضايا المحكوم فيها من خلال المجلس الوطني المعني بتقارير القوانين، الذي هو فرع من فروع الهيئة القضائية. كما حددت الهيئة القضائية يوماً قضائياً تاريخياً مفتوحاً يتفاعل فيه أفراد الجمهور بحرية مع القضاة وتتاح لهم الفرصة لتوجيه الأسئلة إليهم وإجراء مناقشات عامة فضلاً عن النظر في المواد المطروحة بشأن عمل الهيئة القضائية والقضايا البارزة ومن ضمنها قضايا التوريث.

ولا تستطيع الهيئة القضائية بطبيعتها الخاصة أن تخوض في التثقيف النشط والعام بما يتجاوز ما ذُكر. ومع ذلك ستبذل جهود أكبر لتثقيف الجمهور عامة، وخاصة أهل الريف الذين قد لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الإنترنت.

٧ - تأثير أعمال اللجنة

شرعت لجنة شؤون الجنسين بالفعل في عملية تقييم آثار عملها.

الإنجازات منذ إنشاء اللجنة في عام ٢٠٠٤

- وضعت خطة استراتيجية للفترة ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠
- أجرت استقصاء مكتبياً عن قضايا الجنسين في كينيا
- أصدرت وثيقة عن مقدمي الرعاية للمصابين بالإيدز والعدوى بفيروسه
- نظمت مؤتمراً دولياً بشأن نيروبي + ٢١

- أسهمت في وضع وثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦، والسياسة الوطنية بشأن الجنسين والتنمية.

كيفية معالجة أوجه الضعف والنقص

- تعزيز التعاون مع إدارة شؤون الجنسين والخدمات الاجتماعية في تنفيذ الأنشطة المختلفة من أجل الاستخدام الفعال للموارد المحدودة
- التماس التمويل والدعم التقني من المجتمعات الدولية. ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتعزيز مستوى القدرة الوظيفية عن طريق تخصيص متطوعين من الأمم المتحدة للجنة.

استكمال بشأن إنشاء إدارات لشؤون الجنسين في الوزارات المعنية

إن اقتراح إنشاء إدارات لشؤون الجنسين في الوزارات المعنية قد اكتمل وعرض على مجلس الوزراء. وتتلقى هذه المؤسسات دعماً في وثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦ ويُتوقع صدور رد إيجابي من مجلس الوزراء الذي يصدر تعميمات من أجل تشغيل تلك الإدارات.

٨ - حالة خطة العمل الخمسية لتنفيذ السياسة الوطنية لشؤون الجنسين والتنمية (عند اكتمالها)

هناك مشروع خطة وسوف يتقاسمه أصحاب المصلحة في أيار/مايو ٢٠٠٧.

الهدف الرئيسي والاستراتيجيات في الخطة، والموارد المالية، والمساعدة التقنية من المجتمع الدولي

الهدف الرئيسي لخطة العمل هو تيسير إدراج احتياجات وشواغل النساء والرجال في كل مجالات عملية التنمية في كينيا. وهي تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على إدماج شؤون الجنسين من خلال اتباع طريقة منهجية وضمان التنفيذ الذي يرتكز إلى سياسة شؤون الجنسين.

وتتمثل استراتيجيات تنفيذ الخطة فيما يلي:

- التعبئة الاجتماعية وإذكاء الوعي وتوعية المخططين ومتخذي القرارات
- التعزيز المؤسسي وتنفيذ برنامج إدماج شؤون الجنسين عن طريق الإصلاحات القطاعية والتدخلات المنهجية وتطوير بيانات السياسة وتخصيص الموارد لقضايا الجنسين وإقامة مكاتب لشؤون الجنسين ذات اختصاصات واضحة

- التجمع والدعوة للتوعية بشؤون الجنسين
- إقامة تحالفات وتعبئة الدعم من أجل تطوير السياسات وإصلاح القوانين وإنفاذها وتنفيذها
- البحوث والمعلومات والمراقبة وتقديم التقارير

تقدم المساعدات المالية والتقنية حالياً من صندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يدعم أيضاً إعداد مشروع الخطة. وهناك كذلك قدر كبير من الإرادة الطيبة من الشركاء الإنمائيين الآخرين الذين ينتظرون إكمال الخطة لدعم تنفيذها.

آليات المراقبة والتقييم الموجودة

سينخرط أصحاب المصلحة خلال حلقة العمل المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠٠٧ في إنشاء آلية مراقبة وتقييم تساعد وزارة شؤون الجنسين في تتبع تنفيذ الخطة.

مضمون وهدف وثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦

تم تنقيح وثيقة الدورة رقم ٥ بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية وعرضت على البرلمان وأقرت بوصفها وثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦. وهدفها النهائي هو تيسير إدراج حاجات وشواغل المرأة والرجل والفتاة والصبي في كل قطاعات المبادرة الإنمائية مدفوعة بتركيز جميع فئات السكان على المشاركة والاستفادة بقدر متساو في العملية الإنمائية. وهي تعزز اتباع أفضل الطرق فعالية في إدارة الموارد وضمان التنمية المستدامة.

وتحدد وثيقة الدورة وتؤكد التزام الحكومة بدفع عجلة النمو الاقتصادي والتصدي لجدول الأعمال الاجتماعي الاقتصادي وبيان العقبات التي تعترض النمو أمام الجنسين وتوزيع الموارد مع التركيز على الأبعاد الخاصة بالجنسين والشواغل المتعلقة بالمساواة مع التسليم في الوقت نفسه بأن للمرأة والرجل احتياجات مختلفة. وهي تتضمن أحكاماً بشأن حصول المرأة ومشاركتها الفعالة في العملية القضائية والمشاركة السياسية واتخاذ القرارات كما تتناول العنف القائم على الجنس والاتجار بالمرأة والطفل والتثقيف والتدريب والصحة والسكان (فهي تتناول الإيدز والعدوى بفيروسه والعلاج المضاد للفيروسات الرجعية والملاريا والإجهاض) واستدامة البيئة والسلام والأمن والصراع ووسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. كما توضح وثيقة الدورة ولاية المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ البرامج وهي بالتحديد إدارة شؤون الجنسين وشُعب إدارة الجنسين واللجنة الوطنية المعنية بشؤون الجنسين والتنمية.

وتؤكد وثيقة الدورة بالمثل التزام الحكومة باستخدام القانون الدولي محلياً وهذا هو تنفيذ غير مباشر للقانون الدولي الذي تم التصديق عليه أو الانضمام إليه وتؤكد على تحسين أوضاع المرأة وتعزيز حقوقها.

علاقة وثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦ بخطة العمل

إن خطة العمل الوطنية مستقاة من وثيقة الدورة فالخطة تركز على نواحي القلق الرئيسية الواردة في وثيقة الدورة وتقترح برامج وأنشطة ينبغي أن يأخذها الفاعلون المختلفون في الاعتبار وينفذونها بغرض الوصول إلى المساواة بين الجنسين.

٩ - تأثير التدابير المتخذة لمكافحة سلوك الوصم والتمييز إزاء النساء والفتيات

يرتفع معدل قيد الفتيات في المدارس نتيجة لتطبيق نظام التعليم الابتدائي المجاني وتزداد توعية الفتيات المتعلمات بتأثير تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والزيجات المبكرة على هذه القضايا.

وأدى التدريب على القضايا الصحية والإنجابية مع أصحاب المصلحة إلى تقليل معدل الوفيات، من ٥٦٠ حالة في عام ١٩٩٨ إلى ٤١٤ حالة في عام ٢٠٠٣.

وأصبح القرار الرئاسي بتعيين ٣٠ في المائة في الخدمة العامة من النساء المدعوم بوثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦ أداة بديلة لتحقيق العمل الإيجابي.

ونتيجة لسن قانون الطفل يكفل الإداريون الإقليميون وبصفة محددة رؤساء وموظفو الدوائر بالاشتراك مع المسؤولين عن الأطفال القبض على مرتكبي تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزيجات المبكرة/القسرية. ومع ذلك يبقى التحدي هو أن أغلبية مرتكبي هذه الأعمال هم من أباء الأطفال وأمهاتهم ومعيلي الأسر ويثير القبض عليهم أو سجنهم عدة آثار اجتماعية أخرى تضر بالأسرة الأوسع، وتبين أن إنفاذ القوانين الصارمة ليس بالحل الفعلي.

الاستراتيجية الشاملة بشأن القضاء على سلوك التنميط (بما في ذلك الأهداف المحددة والحدود الزمنية وآلية المراقبة)

يرد في الفقرات ١٠ و١٣ و١٧ أدناه شرح لاستراتيجيات سياسة الحكومة الرامية إلى القضاء على سلوك التنميط.

١٠ - الاستراتيجية الشاملة بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى

حُددت وزارة شؤون الجنسين والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية على أنها مركز التنسيق لجميع أنشطة مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى في البلد. وفي هذا الصدد تنسق الوزارة لإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بتشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

ومن بين الأنشطة الرئيسية لهذه اللجان تيسير تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (١٩٩٩-٢٠١٩). وقد وضعت اللجنة خطة عملها التي توجه عملياتها في مجال تنفيذ خطة العمل الوطنية. ومن بين الأنشطة الرئيسية إجراء استقصاء وطني عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ينتظر أن يوجه الأنشطة المستقبلية بشأن الممارسة. وقد اكتملت الدراسة وسوف توزع على أصحاب المصلحة في أيار/مايو ٢٠٠٧. وقدمت الدراسة توصيات بشأن تنسيق وتنفيذ الهياكل التي تمكن وزارة شؤون الجنسين من النهوض بدورها بوصفها مركز التنسيق الوطني.

وتتمثل أهداف خطة العمل الوطنية فيما يلي:

(أ) تخفيض نسبة وانتشار الفتيات والنساء اللائي يتعرضن لأي نوع من تشويه الأعضاء التناسلية.

(ب) زيادة نسبة المجتمعات التي تدعم القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى من خلال إحداث تغيير إيجابي في السلوك والمعتقدات والممارسات والمواقف.

(ج) زيادة نسبة مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثة التي تقدم الرعاية والمشورة والدعم للفتيات والنساء اللائي لديهن مشاكل بدنية أو نفسية في مجال تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

(د) زيادة القدرة التقنية والدعوية للمؤسسات والوكالات والمجتمعات في مجال إعداد وتنفيذ وإدارة برنامج للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

وتتمثل الاستراتيجيات المبينة في خطة العمل فيما يلي:

- إنشاء آليات لتنسيق البرنامج الوطني والمحلي للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى
- إقامة تعاون متعدد القطاعات لضمان إدراج تدخلات القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ضمن جميع البرامج الإنمائية الرئيسية
- وضع خريطة للتدخلات الجديدة والجارية بشأن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى
- تنسيق التدخلات الجديدة والجارية في حالات تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى
- الاستثمار المناسب في توفير الموارد البشرية وبناء القدرات التنظيمية
- لا مركزية تصميم وتنفيذ البرامج

- إنشاء آليات تفاعلية لتعبئة الموارد وتوزيعها على برنامج القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

الأهداف:

- التخفيض بنسبة ٤٠ في المائة من نسبة الفتيات والنساء اللائي يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية، بحلول عام ٢٠١٩.
- الزيادة بنسبة ٤٠ في المائة في توافر واستخدام خدمات دعم ضحايا ومقاومي تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على مستوى الدوائر المجتمعية والوطنية.
- الزيادة بنسبة ٥٠ في المائة في نسبة الفتيات المقيدات والحاصلات على التعليم الابتدائي والثانوي في المجتمعات التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

وسوف تنشر الوزارة بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة خطة العمل الوطنية على الدوائر. وفضلاً عن هذا تعمل الحكومة بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمع والمنظمات القائمة على العقيدة التي تنفذ احتفالات لتمرير الشعائر البديلة، والتي تغرس المهارات الحياتية نفسها في الفتيات دون أن يتعرضن للبتر.

وتشمل الشعائر البديلة تعليم الفتيات الذي يقوم به كبار السن في المجتمع والمربون في مجال الصحة العامة في أماكن منتجعية أو انعزالية لعدة أيام. وخلال تلك الاحتفالات تتلقى الفتيات أحاديث عن الأمور الجنسية والإيدز والعدوى بفيروسه والأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي والعلاقات بين الصبي والفتاة مع التركيز على أن التشويه ممارسة ثقافية ضارة. وتشجع الفتيات أيضاً على اتباع ممارسات ثقافية إيجابية أخرى.

ومع ذلك يبقى التحدي الأكبر لاتباع نهج الشعائر البديلة وهو أن بعض الفتيات اللائي يتخرجن من تلك الطقوس يجبرن سراً على التعرض لتشويه الأعضاء التناسلية من أفراد الأسرة أو المجتمع لأسباب الاعتقاد في رجال الدين، واعتبار تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى طقس لدخول الفتاة مرحلة الأمومة، وقيام جمعيات غير شرعية بالتشويه القسري للأعضاء التناسلية للأنثى واعتباره واجباً للأمومة اعتقاداً بأن هؤلاء يتصرفون لأفضل مصالح الإبنة، وخاصة فيما يتعلق بآفاق زواجها ولجوء الآباء إلى المعتقدات القديمة بأن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى يتحكم في إمكانياتها الجنسية في سن المراهقة ويتيح لها إكمال دراستها وهذا هو من تحديات الوالدية، وتتسبب هذه الأوضاع أيضاً في عودة ظهور الممارسة حتى في المجتمعات التي يظن أنها توقفت عن هذا المثل في بعض أنحاء المحافظة المركزية.

ويقابل جهود الحكومة الرامية إلى وضع إطار قانوني لوقف هذه الممارسة بالتحدي بأن أغلبية المرتكبين لهذه الأعمال هم من الوالدين الذين يعولون الأسر ويثير حبسهم مشاكل اجتماعية أخرى للأسرة الكبيرة. وقد برز أن كبار السن لا تسرهم فكرة التخلي عن ثقافة ظلت سائدة طوال الوقت يعتبرون أنها تحفظ كرامة المرأة. وهم ينظرون إلى حملة مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى على أنها فكرة فُرضت على مجتمعهم من أناس آخرين لهم تفكير مختلف. وفي هذا الصدد يُرى أن من الضروري للقضاء الفعال على تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى أن يكون الهدف الأولي هو الآباء الشبان والشباب وصغار الأطفال الراغبين في التعلم والمشتاقين للمعرفة والقادرين على التغير بسهولة. وهناك بيئة تمكين لهذا التغيير: حتى في المجتمعات المتحفظة فإن الناس يتحدثون عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وعن آثاره السلبية. ومع زيادة تعلم الناس سوف يتساءلون عن فائدة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ولا يرجح أن تقوم امرأة متعلمة بفعل ذلك لابنتها.

وتتضمن الاستراتيجية إشراك المجتمعات في التوصل إلى حلول دائمة. وقد أدت المسيحية في بعض الدوائر إلى هبوط معدل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. ويخرج رجال الدين الإسلامي من خلال رئيس المجلس الأعلى للمسلمين في كينيا إلى الجمهور لنبذ فكرة أن هذه الممارسة ترتبط بالإسلام، فهي تخالف تعاليم القرآن. والتغطية والدعوة في وسائل الإعلام توضح بجلاء للجمهور الكيني محنة النساء والفتيات اللائي يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية في إطار استراتيجية للقضاء على هذه الممارسة.

دور كبار الموظفين العامين

لقد ظهر عدد قليل من أعضاء البرلمان يدينون بشدة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والزيجات المبكرة أو القسرية، ومن هؤلاء بصفة خاصة أعضاء البرلمان الإناث الآتي معظمهن من مجتمعات تشيع فيها هذه الممارسة والساعيات في البرلمان إلى تمرير قوانين صارمة ضد هذه الممارسات من خلال قانون الجرائم الجنسية الذي يرمي إلى حماية المرأة التي يزيد عمرها عن ١٨ عاماً والتي لا يشملها قانون الطفل. وللأسف فإن جهود هذه الفئة تقابل بالرفض والمقاومة من أغلبية أعضاء البرلمان من الذكور الذين يقولون إن في ذلك إنكاراً للشعائر الثقافية للمجتمع وأنه ينبغي أن يُسمح بها للمرأة البالغ التي ترغب في إجراء تلك العملية.

ويجري تشجيع أعضاء البرلمان من الإناث، والنساء عموماً على تصدر القيادة في هذه القضايا التي تؤثر عليهن ومن بينها تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى مع مراعاة الآراء المتباينة، والمثابرة على إقامة الحوار. وفي الوقت الراهن فإن المرأة البالغ التي تتعرض قسراً لهذه العملية تلجأ

بموجب قانون العقوبات إلى اتهام مرتكبيها بجريمة الاعتداء التي يعاقب عليها بالسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات.

ولوجود موظفي المحافظات ومديري الدوائر ومقدمي الخدمات الاجتماعية الذين تستخدمهم الحكومة والرؤساء المحليين فائدة كبيرة في مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى والزيجات المبكرة والكشف عن مرتكبيها. وهؤلاء يقومون أيضاً بتيسير حملات التوعية المجتمعية وحلقات التدريب.

إحصاءات الأعداد المسجلة لحوادث تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى بين النساء والفتيات خلال السنوات الخمس الماضية

تشير الأرقام الرسمية في كينيا المأخوذة من الإحصاء الكيني للسكان والصحة (١٩٩٨) إلى أن نسبة ٣٨ في المائة من النساء في الفئة العمرية ١٥-٤٩ أجريت لهن عمليات الختان، وهذا الإحصاء لا يشمل المحافظة الشمالية الشرقية، التي تنتشر بها هذه الممارسة. ومع ذلك فبالتعاون مع اليونيسيف تم جمع البيانات الحديثة، حيث يبين إحصاء السكان والصحة في كينيا (٢٠٠٣) أن هناك فوارق هائلة في انتشار ممارسة الختان بين الجماعات الإثنية. ففي بعض المناطق تصل إلى نسبة ٩٧ في المائة. كذلك يتفاوت السن الذي يتم فيه هذا الإجراء فيتراوح بين سن الرضاع و ١٦ عاماً. ووفقاً لذلك الاستقصاء فإن المعدل الوطني للانتشار لظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى قد انخفض من ٣٧,٦ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٣٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٣ (انظر المرفق الأول في هذه الوثيقة). وهناك دراسة لليونيسيف أُجريت في دائرتين (غاريسا وموياليي) أوضحت أن ٦٠ في المائة من ممارسي تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى يشعرون بضغط متزايد للعدول عن هذا الطقس. وقال نصفهم تقريباً أن الزعماء الدينيين يقدمون الزخم الأكبر للعدول عن الممارسة بينما ٤٠ في المائة يقولون بزيادة الوعي بحقوق الفتيات.

وتواجه الحكومة تحديات في تسجيل الحوادث السنوية ولكنها الآن في مرحلة إقامة قاعدة بيانات محوسبة.

١١ - السياسة التعليمية، أهدافها وغاياتها

هناك سياسة تعليمية نتيجة لوثيقة الدورة لعام ٢٠٠٥ بشأن "إطار سياسة التعليم التي تشمل التعليم والتدريب والبحوث" وهي تهدف إلى توفير التعليم للجميع والتزام الحكومة بالوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

وفضلاً عن هذا فإن وزارة التعليم خرجت ببرنامج كيني لدعم القطاع التعليمي باعتباره الطريق الأساس لبلوغ أهداف السياسة التعليمية.

ويهدف البرنامج فيما يهدف إلى ما يلي ولا يقتصر على ذلك:

- بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية
- اتباع السياسة والاستراتيجيات الملائمة
- قيادة الحكومة والملكية الوطنية
- وسائط التمويل المناسبة وإدارة الإنفاق العام
- التنسيق والمشاركة
- نظام المشتريات المواءم.

وسوف يؤدي النجاح في تنفيذ هذا البرنامج إلى تحقيق هذه الأهداف:

- الوصول إلى توفير التعليم الابتدائي الشامل وتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.
- الوصول إلى معدل انتقالي بنسبة ٧٠ في المائة من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي من المعدل الراهن وهو ٤٧ في المائة مع الاهتمام بوجه خاص بتعليم الفتيات بحلول عام ٢٠٠٨.
- تعزيز واستدامة الوصول المنصف والمتساوي إلى التعليم الابتدائي والثانوي.
- بناء القدرات بالنسبة إلى ٤٥٠٠٠ من مديري التعليم بحلول نهاية عام ٢٠٠٥.
- إنشاء وتجديد المرافق والمعدات المادية في مؤسسات التعليم العام في المناطق المحرومة وخاصة الأراضي القاحلة وشبه القاحلة وأكواخ الحضر بحلول عام ٢٠٠٨.
- وضع استراتيجية تدريب وطنية لأصحاب المشاريع الصناعية والتقنية المهنية وضمان تمويل هذه المؤسسات وتجهيزها بحلول عام ٢٠٠٨.
- تحقيق نسبة ٥٠ في المائة من التحسين في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٠.
- التوسع في الجامعات العامة لتضم ما لا يقل عن ٥٠٠٠ طالب في كل منها بحلول عام ٢٠١٥ وزيادة نسبة جميع الطلبة الذين يدرسون العلوم إلى ٥٠ في المائة على ألا يقل عدد النساء بينهم عن الثلث بحلول عام ٢٠١٠.

الإنجازات والنتائج

منذ سن سياسة التعليم في عام ٢٠٠٥ لم يصدر أي تقرير رسمي. ومع ذلك يمكن رؤية عدد قليل من الإنجازات حيث تزايد عدد الأطفال المقيدين في المدارس بسبب توفير التعليم الابتدائي المجاني وبسبب استخدام أموال التنمية المؤسسية في إقامة وتجديد المؤسسات التعليمية.

١٢ - كيفية تصدي الحكومة لتحديات تنفيذ التعليم الابتدائي المجاني والإلزامي

رغبة من الحكومة في مواجهة تحدي النقص في المعلمين فقد أنشأت في إطار البرنامج الكيني لدعم القطاع التعليمي برنامجاً للاستثمار الإداري في المعلمين تشرف عليه لجنة خدمات المعلمين التي يتمثل دورها في تسجيل وتعيين ونقل وترقية المعلمين ومعالجة الأجور وانضباط المعلمين. ومن المفيد تقدير أن لجنة خدمات المعلمين تنفذ ولايتها حالياً من خلال وكلاء في ظل نظام لا مركزي جزئي في الدوائر وعلى مستوى المدارس.

الحالة الراهنة- وضعت لجنة خدمات المعلمين سياسة تعيين على أساس الطلب تصدياً للتوزيع غير المتساوي للمعلمين ومواجهة العجز في المعلمين.

التوزيع- تنفذ لجنة خدمات المعلمين منذ عام ٢٠٠٣ ممارسة متوازنة للمعلمين في المؤسسات العامة في البلد بأسره. وفي العادة تتم الممارسة دورياً من أجل بلوغ التوزيع المتكافئ والاستفادة المثلى من المعلمين. وقد أنشئت لجنة للمراقبة والتقييم للإشراف على هذه الممارسة.

ومرة أخرى في عام ٢٠٠٥ أنشئت فرقة عمل لإجراء استعراض لمعايير التوظيف في البلد. وصدرت توصيات فرقة العمل المذكورة لإجراء استعراض لمعايير التوظيف في البلد. وتشكل توصيات فرقة العمل المذكورة الأساس لاستغلال وتوزيع المعلمين حالياً وفي المستقبل.

المبادرات الأخرى- توفد لجنة خدمات المعلمين مزيداً من المدرسين الذين يقومون بمهام إدارية إلى لجان إدارة المدارس ومجلس المديرين ومجالس التعليم بالدوائر. وتقوم اللجنة بدور إشرافي وبدور ضمان الجودة.

١٣ - البنات والتعليم

وتقف أعداد الفتيات اللائي ينتقلن إلى المرحلة الثانوية في حدها الأدنى ويعزى هذا إلى حالات الحمل المبكر والزواج المبكر. وينتهي هؤلاء الفتيات إلى العيش في فقر وعدم قدرة على المشاركة في وظائف اقتصادية حيوية ويصبحن غير قادرات على اتخاذ قرارات عليمة ويبقين معرضات للعنف المترلي كما يتبين من الإحصاءات الواردة في الفقرة ١٥.

وقد كفلت الحكومة سياسات تعليمية لضمان إعادة قيد الفتيات الحوامل وصغار الأمهات في المدارس وعدم التمييز ضدهن. وتشمل المناهج التعليمية التثقيف الجنسي والإيدز والعدوى بفيروسه. ويتم تدريب صغار الأمهات على قدم المساواة في مجالات تنظيم الأسرة والاستشارات التي تقدم لصغار الأمهات وآبائهن.

العنف ضد المرأة

١٤ - تحديث قانون الجرائم الجنسية وتنفيذه

يتم بالتدريج استيعاب قانون الجرائم الجنسية في النظام القضائي وقد عكفت الحكومة بالتعاون مع أصحاب المصلحة على تدريب الموظفين القضائيين والشرطة والجمهور على أحكام القانون. وتم توزيع نسخ من القانون على شتى موظفي الهيئة القضائية ومراكز الشرطة. غير أن التنفيذ قوبل بالطعن في بعض أحكامه التي تسبب بقاء الناجين من العنف الجنسي يتحرجن من رفع قضايا بموجب الفرع رقم ٣٨ من القانون الذي ينص على أن "أي شخص يرفع قضية مزورة ضد شخص آخر بأن الشخص ارتكب جريمة بموجب القانون يعتبر مذنباً بارتكاب جريمة ويتعرض للعقاب المساوي لعقاب الجريمة المشكو بها" وهذا يثير تساؤلات في حالات الإفراج لأسباب مختلفة قد لا يصادفها الشاكي والنيابة عند تطبيق الأبواب التي تثير القلق بشأن مبادئ عبء الإثبات.

وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ أنشأ النائب العام فرقة عمل متعددة القطاعات شملت اختصاصاتها فيما شملت إطار سياسة وطني ومبادئ توجيهية والتوصية بها لتنفيذ وإدارة القانون بغية تأمين معاملة ميسرة موحدة لمرتكب الجريمة الجنسية؛ والتوصية إلى النائب العام بالإجراءات ذات الصلة لتنفيذ القانون؛ والنظر في سياسة شاملة والتوصية بها واقتراح التدابير الفعالة لتأمين مخططات وبرامج وآليات أخرى مناسبة ومقبولة من أجل حماية ومعاملة ورعاية ضحايا العنف الجنسي وتأهيل مرتكبيه؛ ووضع خطة عمل وطنية مشتركة بين القطاعات وإطار تنسيق لتعزيز ورقابة وتقييم التنفيذ الفعال للقانون، ووضع برامج للتعليم العام وإذكاء الوعي والتوعية أو حملات لتعزيز أهداف القانون، ضمن بنود أخرى. وسوف تؤدي هذه الجهود إلى إذكاء الوعي العام بالقانون لدى الناس وتعزيز فائدته للضحايا.

تحديث بشأن عدد من القضايا المرفوعة والإدانات في إطار قانون أخلاقيات الموظفين العامين لعام ٢٠٠٣

لم تُقدم حتى الآن إلى المحكمة أي قضايا في إطار قانون أخلاقيات الوظائف العامة.

١٥ - الاستقصاء الوطني بشأن العنف ضد المرأة، نتائجه وتأثيره على تطوير التشريعات والسياسات والبرامج

شمل طابع عملية الاستقصاء عن العنف واستغلال النساء والفتيات في كينيا ١٦٦٤ امرأة وفتاة من ست من بين المحافظات الثمانية في كينيا و٧٠ في المائة من دوائر البلد و٣٥ في المائة من أماكن حضرية و٦٥ في المائة من أماكن ريفية. وأبلغ نحو ١٥ في المائة من النساء والفتيات في هذه العينة عن التعليم الرسمي لمدة خمس سنوات أو أقل. وأبلغت نسبة ١٠ في المائة عن قضاء ١٣ عاماً أو أكثر وأكملت نسبة لا تقل عن ٧٥ في المائة تعليمها الابتدائي. والزواج في نهاية المطاف هو تجربة عالمية، وكانت نسبة ١٨ في المائة تقريباً في زيجات متعددة. وتسببت الظروف الاقتصادية الصعبة ومستويات الفقر في اتخاذ المرأة طريقاً أو آخر للاشتراك في وظيفة تختلف عن وظيفة ربة البيت. وما بدا أول الأمر وإن كانت المرأة تصادف أول عنف لها في الطفولة فإن معظم الحالات المبلغ عنها هي حالات إطار جديد من الأزواج "الأعداء الحميمين" والأقارب وكن الأكثر عرضة لسوء المعاملة. وأفادت نسبة ٦٠,٩ في المائة من النساء عن حادثة أو أكثر للإساءة الجسدية، و٤٠,٦ في المائة عن الإساءة الجنسية، و٧٠ في المائة عن الاعتداء بالقول و٦٥ في المائة عن الاعتداء العاطفي في سنوات البلوغ. ويشكل الأزواج وموظفو الأسر المعيشية من الذكور العدد الأكبر من المعتدين على النساء.

والسبب الرئيسي للاعتداء هو مفاهيم دور الجنسين وبعد ذلك الثقافة والتقاليد. وأنحت نسبة ٧٢ في المائة من النساء اللائي شملهن الاستقصاء باللائمة على أنفسهن عن الاعتداء على أساس مفاهيم الجنسين أو التوقعات الثقافية. ومع ذلك اعترفت نسبة ٦٠ في المائة بالإبلاغ عن الحادثة إلى شخص ما. وتبلغ نسبة لا تزيد عن ١٢ في المائة من النساء أشخاصاً في السلطة وتلتمس نسبة ٤٩ في المائة منهن المساعدة لأول مرة من الجيران. وتعترف نسبة ٣١ في المائة من النساء بالتماس الرعاية الطبية وإن كانت نسبة ٥٥ في المائة تلتمسها من المرافق الطبية ويكذبن بشأن الاعتداءات المتصلة بالإصابات. ولعواقب الاعتداء تأثير كبير على سلوك المرأة تجاه الرجل حيث أعربت نسبة تزيد عن ٧٠ في المائة عن الغضب الشديد المتزايد والكراهية للرجل مما يؤثر على العلاقات بين الجنسين.

الدروس المستفادة

١. هناك علاقة بين سنوات التحصيل الدراسي الرسمي والاعتداءات الجنسية في سنوات البلوغ.

٢. هناك علاقة وطيدة للغاية بين العمر عند الزواج وما يستتبعه من احتمال للعنف المترلي.

٣. تميل النساء في حالات تعدد الزوجات إلى الإبلاغ عن العنف المترلي بشكل أكثر تواتراً عنهن في حالات عدم تعدد الزوجات.

٤. هناك علاقة واضحة تماماً بين تعاطي المخدرات في الأسرة والاعتداءات والعنف المترلي.

الإجراءات الموصى بها

١- تحسين الحماية القانونية

٢- التثقيف بشأن العلاقات الجنسية

٣- ضمان فرص العمل وتساوي الأجر

٤- وضع عقوبات قانونية أشد لمرتكبي الاعتداءات

٥- تشجيع تنظيم الأسرة

تأثير التشريعات والسياسات والبرامج

لقد تسبب هذا الاستقصاء وعدة بيانات أخرى تم جمعها في زيادة الدعوة والمناصرة لإجراء إصلاح تشريعي من أجل حماية المرأة من جميع أشكال العنف. وقد شهد هذا الأمر سن قانون الجرائم الجنسية وتقدماً نحو سن قانون العنف المترلي (حماية الأسرة) وقانون الزواج المتكافئ وقوانين الزواج وقانون المساواة وقوانين الإجراءات الإيجابية التي ستعرض على البرلمان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وفقما ورد ذكره في الفقرة ٢٧. وتتناول وثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦ بشأن شؤون الجنسين والتنمية قضية العنف القائم على نوع الجنس وتوصي الحكومة باتخاذ الدور الرائد في إقرار وتنفيذ خطة العمل الوطنية مع اتباع نهج متكامل إزاء مكافحة العنف ضد المرأة. وتشمل برامج تدريب الشرطة على متابعة القضايا الخاصة بالعنف ضد المرأة وجمع وتقديم الأدلة عن الجرائم القائمة على نوع الجنس ودعم أصحاب المصلحة الذين يقدمون المأوى بالفعل لضحايا العنف القائم على الجنس.

متابعة تدابير الجمع المنتظم للبيانات عن جميع أشكال العنف ضد المرأة

كما ذكر آنفاً فإن الحكومة تواجه تحدياً في تحديثها المنتظم للبيانات الصادرة عن الشرطة ومقدمي الخدمات والمحاكم. وتجري الآن عمليات الحوسبة ويرجى أن يتم تنظيمها. ومع ذلك تظهر البيانات الحديثة في صحيفة بيانات كينيا الصادرة في عام ٢٠٠٥. وتظهر عمليات جمع البيانات المنتظمة الأخرى التي تتم سنوياً في الاستقصاء الاقتصادي كل خمس سنوات للخدمات الكينية للصحة والسكان وكل عشر سنوات لتعداد السكان.

١٦ - الحالة وأهداف السياسة العامة لمشروع القانون الخاص بالاتجار

إن مشروع قانون الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٥ قد عُرض على الهيئة البرلمانية للتصرف ثم أحالته إلى البرلمان. وجاءت التغذية المرتدة لتفيد بوجود الكثير من النواقص وبأن المشروع ليس شاملاً فأعيد المشروع إلى أصحاب المصلحة لمزيد من المدخلات في عام ٢٠٠٦. وأُدرجت آراء أصحاب المصلحة الآخرين وأصبح المشروع جاهزاً لإعادة عرضه على اللجنة البرلمانية.

وهدف السياسة النهائي هو:

- توفير إطار قانوني لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي يعتبر المظهر المعاصر للرق وضحاياه في أغلبهم من النساء والأطفال
- ضمان الملاحقة الفعالة لأي شخص يتورط في الاتجار بالأشخاص
- حماية الأشخاص المتاجر بهم وأسرهم من الترهيب والتهديدات بالانتقام الصادرة عن المتجرين بالأشخاص ومعاونيهم
- الحفاظ على سرية المعلومات عن الأشخاص المتاجر بهم وعائلاتهم
- التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين دولياً ومحلياً في مكافحة الاتجار بالأشخاص
- توفير الخدمات الملائمة للأشخاص المتاجر بهم وأسرهم بما في ذلك برامج التأهيل والحماية للأشخاص المتاجر بهم

ويرمي قانون الجرائم الجنسية إلى حماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف المرتكب ضدهن بما في ذلك الاتجار. ويرد وصف لحالة القانون في الفقرة ١٤ أعلاه

الإنجازات حتى الآن فيما يتعلق بمواجهة الاتجار

- ترأس وزارة الداخلية كل الأنشطة المعنية بالاتجار بالأشخاص في البلد.
- إنشاء لجنة توجيهية وطنية لأصحاب المصلحة بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص.
- عقد أربع دورات لإذكاء الوعي بالاتجار من خلال حوارات شبكة التليفزيون الكيني وشبكة الإذاعة الكينية والتلفزيون الوطني.
- عقد خمسة اجتماعات وطنية لأصحاب المصلحة من خلال تسهيلات المنظمة الدولية للهجرة.
- التوقيع على مدونة السلوك الدولية من قبل العاملين بالفنادق، وهو ما يجري تنفيذه.

- إنشاء مكتب للبحوث بوساطة أصحاب المصلحة المعنيين بالاتجار، في البلد وتشمل نتائجه أن السبب الرئيسي في الاتجار بالأشخاص هو الفقر والنقص العام في التوعية بالاتجار بالبشر. فكان معظم الضحايا يتلقون وعوداً بالمال والوظائف الجيدة وتحسين مستوى المعيشة وهم غالباً من المحافظات الفقيرة اقتصادياً في البلد. والإطار القانوني ضعيف وليس فيه إلا قانون الطفل الذي يتضمن نصاً عن الاتجار بالأطفال وإن كانت الأحكام فيه مخففة.

المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة

١٧ - السياسة الخاصة بالمرأة في عملية اتخاذ القرارات

تسلم السياسة الوطنية لشؤون الجنسين والتنمية بالإسهام الهائل من المرأة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والثقافية للبلد وموقفها المحيط في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات متأثرة في ذلك بالنظام البطريركي. والهدف من السياسة هو تعزيز المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية واتخاذ القرارات. وتوفر السياسة فيما توفر الخطوات المتعمدة لضمان حصول المرأة على الوصول على قدم المساواة إلى الساحة السياسية وتعزيز تعيين المؤهلات والخبيرات في المناصب العليا لاتخاذ القرارات بقصد تحقيق التوازن بين الجنسين وتشجيع الأحزاب السياسية على أن تعزز بشكل واع مشاركة المرأة بقصد زيادة تمثيلها في العملية السياسية.

وتؤكد وثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦ مشاعر سياسة الجنسين والتنمية وتنص فضلاً عن هذا على وضع وتنفيذ آليات لمراقبة وصول المرأة ومشاركتها في المستوى العالي للعمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرار.

التدابير الخاصة المؤقتة وفقاً للمادة ٤، الفقرة ١ من الاتفاقية

هناك إرادة سياسية كما جاء في الفقرة ٤ أعلاه لضمان إدراج المرأة ضمن مناصب اتخاذ القرارات. كذلك تقوم الحكومة من خلال لجنة إصلاح القوانين الكينية بصياغة قانون للمساواة والإجراءات الإيجابية يكون جاهزاً بحلول ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ويوصي بزيادة تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في الوظائف النيابية والتعيينية في مؤسسات اتخاذ القرارات الوطنية بما في ذلك البرلمان. وتقوم الحكومة من خلال وزارة شؤون الجنسين والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنفيذ عملية لجمع البيانات عن عدد النساء في مجال اتخاذ القرارات (الصحيفة الكينية للبيانات الخاصة بالجنسين لعام ٢٠٠٥) وقد أظهرت انخفاضاً كبيراً في النسبة المئوية في مجالات

أخرى، وعلى سبيل المثال فمن بين ٨ مفوضين بالمحافظات لا توجد امرأة وفي مجال الهيئة القضائية لا توجد في محكمة الاستئناف أي امرأة. ومن المنتظر أن تستلهم هذه البيانات في التعيينات والترقيات بالإشارة إلى الأمر الرئاسي وبيان السياسة الناتج عنه.

وهناك في الوقت الراهن مشروع قانون الأحزاب السياسية المدرج في البرلمان حيث قدمت لجنة إقامة العدل والشؤون القانونية تقريراً إلى المتحدث باسم البرلمان لقراءته لتنص الفقرة ٢٣(٤) من مشروع القانون على ألا يستفيد أي حزب سياسي من تمويل الأحزاب السياسية إن لم يكن عدد حملة المناصب الوطنية المسجلين به من أي من الجنسين لا يقل عن الثلث. ومشروع القانون لا يزال ينتظر قراءته الثالثة. وعلاوة على هذا فإن الحكومة متعاونة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان اتخذت خطوات جادة من خلال برنامجها للحكم الرشيد وحقوق الإنسان لتدريب النساء، وبتحديد أكثر المتطلعات إلى دخول البرلمان أو الحصول على المقاعد المدنية على المهارات الإدارية والقيادية وتعزيز التدريب على توعية الجنسين لتعزيز علاقات العمل غير التمييزية وإذكاء الوعي وتعزيز المشاركة الفعلية للمرأة في العمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرارات على المستوى الشعبي فإن ذلك يأتي في الوقت المناسب تماماً خلال عام الانتخابات العامة.

والخط الزمني لبلوغ إقرار مشاريع القوانين المشار إليها آنفاً لضمان بلوغ الأهداف وتنفيذها بفعالية كاملة يعتمد على الجدول الزمني للبرلمان.

١٨ - نجاح تمثيل المرأة في الهيئة القضائية والدروس المستفادة

من الممكن أن يعزى التحسن في تمثيل المرأة في الهيئة القضائية إلى زيادة قبول الفتيات في كليات القانون بالجامعات في البلد. وفضلاً عن هذا فهناك شكل من الطموح الإيجابي لدى الفتيات للدخول في فروع العلم كالقانون الذي كان في الماضي مجالاً ذكورياً. كما أن هناك عزم لدى هؤلاء الفتيات على الانضمام إلى الهيئة القضائية عند إكمال تعليمهن في كليات الحقوق. فالإصرار والطموح والعزم بين الطالبات في كليات الحقوق والمحاميات هو ما يجب أن يحتذى به في جميع فروع العلم في البلد. كذلك دفعت نمذجة الأدوار من قبل كبار المحاميات وبروز المحاميات الناجحات بدرجة عالية، الكثير من الشابات إلى الالتحاق بالمهن القانونية. وقد شهد الانتخاب العام الأخير لأعضاء المجالس الكينية لجمعيات الحقوق استحواذ النساء على أربعة مقاعد من بين ١٢ مقعداً وهذا تحسن عن العام السابق حيث لم يكن في المجلس سوى امرأة واحدة. وتحتل اللجنة التأديبية تمثيلاً بنسبة ٥٠ إلى ٥٠ وفي هذا تشجيع للشابات في مهنة القانون على متابعة إنجازاتهن العليا. ويمكن أن يتكرر هذا في قطاعات أخرى.

وجدير بالملاحظة مع ذلك أن النقص في عدد القاضيات في محكمة الاستئناف وهي أعلى محكمة في البلد وهي التي تصدر عنها الأحكام القضائية الهامة في البلد، يظل تحدياً تتعين مواجهته.

العمالة والفقر والمرأة الريفية

١٩ - تنفيذ المادة ١١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: المساواة في التعيين والمزايا والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة

إن كينيا موقعة على اتفاقية منظمة العمل الدولية وتعمل الحكومة في أعلى مستوياتها على التقيد بأحكام الاتفاقية. ففيما يتعلق بالمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة والمساواة في المرتبات والمزايا بين الرجل والمرأة بموجب لوائح الأجور وقانون ظروف العمل رقم ٢٢٩ يحدد وزير العمل الحد الأدنى للأجور فيما يتعلق بمختلف الموظفين بغض النظر عن جنسهم في جميع قطاعات العمل. ويفي هذا الحكم بالباب ٨٢ من الدستور الكيني الذي يحظر أي شكل من أشكال التمييز وهذا ما أعرب عنه في مشروع الدستور في المادة ٦٦(٢) التي تنص على حق كل عامل في أجر متساو. وهناك تشريعات أخرى تنص على المساواة في الأجر على العمل المتساوي القيمة، وهذه تشمل نظام الأجور في الخدمة العامة ولوائح الخدمة، والاتفاقات الجماعية المتفاوض عليها طوعياً في الصناعة بين أصحاب العمل ونقابات العمال ولوائح الأجور التي يتم استعراضها من وقت لآخر بوساطة مجلس الأجور.

ويشكل تقييم الوظيفة والزيادات السنوية الأساس في تحديد الأجر وترقية الموظفين. وهذا يتم من خلال ممارسات الخبراء في تقييم الوظائف والاتفاقات التفاوضية الجماعية ونظم الخدمة لعمال القطاع الخاص، بينما في القطاع العام ومن خلال نظام الخدمات ينطبق ذلك على الرجال والنساء على قدم المساواة. ومع ذلك فمستويات الفقر تشكل تحدياً في البلد وتجعل من الصعوبة بمكان أن تتابع الحكومة تدني الأجور في القطاعات الخاصة، إذ أن النساء اللائي يعلن أبناءهن يرغبن في قبول أي مبالغ تكفي لإعالة الأسرة ولا يخاطرن بفقد وظائفهن بالإبلاغ عن أن أصحاب العمل الذين يدفعون لهن أجوراً متدنية وهذا يحدث بوجه خاص في القطاعات الزراعية.

ومن مشاريع القوانين المطروحة حالياً في البرلمان مشروع قانون العمل الذي ينص في الباب ٢(٤) على المساواة في الأجور بين المرأة والرجل في العمل المتساوي القيمة. وفي قانون العمل رقم ٢٢٦ ولوائح الأجور وقانون ظروف العمل رقم ٢٢٩ ينطبق الحد الأدنى للأجور على القطاعين الخاص والعام.

فرص العمل المتساوية والسلامة في العمل

تنطبق مبادئ عدم التمييز مع ذلك لأسباب الأمن والسلامة، ويمنع الباب ٢٨ من قانون العمل رقم ٢٢٦ عمل النساء والشباب بين الساعة الساسة والنصف مساء والساعة السادسة والنصف صباحاً في أي مشروع صناعي. غير أن لوزير العمل صلاحيات في الباب ٢٩ من القانون نفسه لتعليق العمل بالباب ٢٨ بموجب إشعار في الجريدة الرسمية بقدر ما يؤثر ذلك على النساء والشباب الذكور في حالة الطوارئ الخطيرة إذا طلب الجمهور ذلك. ويقيد الباب ٣٠ من قانون العمل عمل المرأة في أعمال تحت سطح الأرض في أي منجم إلا في الظروف التالية:

أ) المرأة التي تشغل وظيفة إدارية ولا تؤدي أعمالاً يدوية؛

ب) المرأة التي تعمل في الخدمات الصحية أو خدمات الرعاية؛

ج) المرأة التي تقضي في دراستها فترة تدريب في أجزاء من المنجم تحت الأرض؛

د) المرأة التي تضطر لأي سبب آخر إلى الدخول إلى أقسام المنجم تحت الأرض لأغراض غير العمل اليدوي.

الضمان الاجتماعي ومزايا التقاعد

يحدد الباب ٦ من قانون العمل رقم ٢٢٦ الاستقطاعات القانونية التي تطبق على قدم المساواة على جميع الموظفين إلا من أعفي منهم بموجب القانون. وبينما يحدد الباب ١٤(١) من لائحة الأجور وقانون ظروف العمل الأجور فإنه يحدد أيضاً الاستقطاعات القانونية التي تشمل الاستقطاعات لأغراض الاشتراك في أي صندوق ادخاري أو نظام للتقاعد، ففي هذه الحالة تحول الأموال إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المنشأ بموجب القانون البرلماني رقم ٢٥٨. فهذا الصندوق نظام ادخاري إجباري في الأساس يدفع فيه صاحب العمل اشتراكاً قانونياً بنسبة ١٠ في المائة من أجر العامل بحد أقصى ينظمه القانون ويسترد نصفه من أجر العامل. وهناك أيضاً قانون التقاعد رقم ١٨٩ الذي ينص على أن يتقاضى العاملون معاشاً تقاعدياً ومزايا أخرى عند التقاعد. أما الصندوق الوطني للتأمين الصحي الذي شأنه شأن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يسهم فيه صاحب العمل والعامل على قدم المساواة وتستخدم الأموال للمساعدة في دفع الفواتير الطبية مع مستشفيات مختارة يتعاقد معها.

تأثير الحمل وإجازات الأمومة أو الحالة الاجتماعية على عمل المرأة

إن المبادئ المنظمة لإجازات الأمومة مبينة في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣. وكانت البلدان الأعضاء في المنظمة قد اعتمدت هذه الاتفاقية في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وهي تنقح اتفاقية حماية الأمومة رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ والتوصيات الخاصة بحماية الأمومة لعام ١٩٥٢ (رقم ٩٥). وللأسف فإن كينيا لم تصدق على هذه الاتفاقية بعد وهي عرضة للطعن في مجال إجازات الأمومة حيث لا تستحق المرأة إلا إجازة لمدة شهرين (٦٠ يوم عمل) مقارنة بما أوصت به الاتفاقية وهو ١٤ أسبوعاً. وتضطر المرأة إلى التنازل عن إجازتها السنوية إذا بدأت في إجازة أمومة ولا يلزم أصحاب العمل بتغطية التكاليف الطبية التي يتكبدنها. وتفتقر كينيا بالقدر نفسه إلى أحكام بشأن ظروف العمل المواتية بغية تمكين المرأة من الجمع بين التزامها الأسري ومسؤولياتها في العمل والمشاركة في الحياة العامة وعلى سبيل المثال ساعات التمريض ومرافق التمريض.

ومع ذلك فإن لوائح الأجور وقانون ظروف العمل تنص في الباب ١٣ على أن الموظفة التي تأخذ إجازة أمومة لا تتكبد أي خسارة من مزاياها خلال تلك الفترة. وينص مشروع قانون العمل في الباب ٢٩(٨) على عدم جواز أن تتنازل الموظفة عن إجازتها السنوية ومستحقاتها عند قيامها بإجازة أمومة. كذلك توجد حالياً في البرلمان من أجل المناقشة قواعد برلمانية لإجازة الأمومة / الوالدية، لعام ٢٠٠٦ وهي تدعو إلى أن يحصل الأعضاء العاملون في الجمعية الوطنية الكينية على إجازة أمومة قدرها ١٢ أسبوعاً مع أسبوعين إجازة والدية بأجر كامل، وتحظر أي نوع من التمييز بسبب الحمل لأي عضو أنثى في البرلمان. ولئن لم يكن هناك أي قانون ينص على إجازة والدية في كينيا فإن الحكومة في هذا العام أرسلت تعميماً بمنح خمسة أيام إجازة والدية لجميع العاملين في الخدمة العامة. وقد أنجز معظم العاملين في القطاع الخاص والموظفين شبه الحكوميين إنجازات كثيرة في تطبيق مبادئ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣ بزيادة إجازات الأمومة إلى ثلاثة أشهر ومنح إجازة والدية لمدة أسبوعين لدعم الأزواج، وراحة لا تقل عن ساعتين للإرضاع و/أو تقليل ساعات العمل لفترة أربعة أشهر بعد إجازة الأمومة وتتحمل فواتير الأمومة نظم التأمين الطبي الجماعي التي يحددها أصحاب العمل.

ولا تؤثر الحالة الاجتماعية بأي حال على الوضع الوظيفي للرجل والمرأة حيث ينطبق الحكم الدستوري بعدم التمييز.

٢٠ - كيفية تأثير استراتيجية الإنعاش الاقتصادي من أجل توليد الثروة والوظائف (٢٠٠٣-٢٠٠٧) على جهود الحكومة في مجال الأهداف الإنمائية للألفية لإدماج المنظور الجنساني وتنفيذ الاتفاقية

التعليم

تقديراً من الحكومة لأن التعليم أساسي للنمو الاقتصادي، ولأن المرأة تشكل ٥١ في المائة من مجموع السكان ومع ذلك فهي محرومة من الحصول على هذا الحق لعدة عوامل مختلفة، فقد ألزمت الحكومة نفسها باتخاذ تدابير ترمي إلى زيادة الاعتمادات المالية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة مستهدفة الفتيات بشكل محدد. وهناك إصلاحات للمساواة في التعليم ترمي إلى تحسين حصول الفتيات على التعليم والحد من الفوارق بين الجنسين. وتتخذ الحكومة تدابير أخرى لتعزيز تعليم الإناث من خلال العمل الإيجابي على المستوى الجامعي بتقليل نقاط القيد للفتيات واستعراض المناهج وأدوات التعلم لضمان التوعية بشؤون الجنسين والتشجيع على إعادة القيد في المدارس بالنسبة للأمهات المراهقات وتوفير المرافق الصحية للفتيات.

المياه

تكفل الحكومة تزويد ٥٣ في المائة من سكان الريف بمياه الشرب المأمونة والموثوق بها. وقد حسن هذا المكسب بقدر كبير حياة المرأة التي تمثل أغلبية مقدمي الرعاية في الأسر المعيشية.

الوظائف

يتبين من الإحصاءات خلال السنوات الخمس الماضية أن المشاركة في شغل الوظائف لا تزال تمثل ٨٧,٥ في المائة من الذكور و٧٨ في المائة من الإناث. وتبذل الحكومة جهوداً لزيادة الاستثمار في تعليم الفتيان مما سيؤدي بالقطع في مرحلة لاحقة إلى أن يظهر ذلك في الإحصاءات ليكون العدد نفسه من النساء على مستويات اتخاذ القرارات.

الجدول ١: العمل بأجر حسب الصناعة ونوع الجنس : ٢٠٠٣-٢٠٠٥ (بالآلاف)

	٢٠٠٣			٢٠٠٤			٢٠٠٥		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
الزراعة	٢٣٧,٥	٧٨,٥	٣١٦	٢٤١	٧٩,٦	٣٢٠,٦	٢٤٦,١	٨١,٤	٣٢٧,٥
التعدين والمحاجر	٤,٢	١,٢	٥,٤	٤,٣	١,٢	٥,٥	٤,٥	١,٢	٥,٧
التصنيع	١٩٩,٦	١٤١,١	٢٤١,٧	١٩٩,٨	٤٢,٢	٢٤٢	٢٠٤,٣	٤٣,٢	٢٤٧,٥
الكهرباء والمياه	١٧,٣	٣,٨	٢١,١	١٧,١	٣,٨	٢٠,٩	١٦,٧	٣,٦	٢٠,٣
البناء والتعمير	٧١,٧	٤,٩	٧٦,٦	٧٢,٤	٤,٩	٧٧,٣	٧٣,٢	٥	٧٨,٢

التجارة والمطاعم والفنادق	١١٩,١	٤٣,٦	١٦٢,٧	١٢٣	٤٥	١٦٨	١٢٨,٨	٤٧,١	١٧٥,٧
النقل والاتصالات	٦٩,٣	١٧	٨٦,٩	٨٠,٤	٢٠,٤	١٠٠,٨	٩٣,٥	٢٣,٨	١١٧,٣
خدمات التمويل والتأمين والعقارات	٦١,٧	٢١,٦	٨٣,٣	٦٢	٢١,٧	٨٣,٧	٦٣,٥	٢٢,٢	٨٥,٧
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية									
الإدارة العامة	٩٤,٢	٥٥,٦	١٤٩,٨	٩٣,٢	٥٥	١٤٨,٢	٩٠,١	٥٣,٣	١٤٣,٤
الخدمات التعليمية	١٨٥,١	١٤١	٣٢٦,١	١٨٩,٧	١٤٤,٦	٣٣٤,٣	١٩١,٧	١٤٦,٣	٣٣٨
الخدمات المترلية	٥٨,٨	٣٩	٩٧,٨	٥٩,١	٣٩,١	٩٨,٢	٦٠,٢	٣٩,٨	١٠٠
الخدمات الأخرى	٩٨,١	٦٢,١	١٦٠,٢	١٠٠,٥	٦٣,٧	١٦٤,٢	١٠٣	٦٥,٤	١٦٨,٤
المجموع	**١٢١٦,٦**	**٥١١**	**١٧٢٧,٦**	**١٢٤٢,٥**	**٥٢١,٢**	**١٧٦٣,٧**	**١٢٧٥,٤**	**٥٣٢,٣**	**١٨٠٧,٧**
النظامي من بين المجموع	٩٩٥,٨	٣٩٤,٧	١٣٩٠,٥	٩٩٥,٨	٣٩٤,٧	١٣٩٠,٥	١٠٢٠,٦	٤٠٤,٦	١٤٢٥,٢
المؤقت	٢٢٠,٨	١١٦,٣	٣٣٧,١	٢٤٦,٧	١٢٦,٥	٣٧٣,٢	٢٥٤,٨	١٢٧,٧	٣٨٢,٥

المصدر: المكتب المركزي للإحصاءات

٢١ - **تحديث مستويات الفقر بين النساء**

الجدول ٢: مستوى الفقر المدقع (في المائة) حسب المناطق الريفية والحضرية، ١٩٩٧، ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

المنطقة	١٩٩٧			٢٠٠٥ / ٢٠٠٦		
	الذكور	الإناث	المجموع	الذكور	الإناث	المجموع
الريف	٥٢,٥	٥٤,١	٥٢,٩	٤٨,٨	٥٠	٤٩,١
الحضر	٤٥,٩	٦٣	٤٩,٢	٣٠	٤٦,٢	٣٣,٧
المجموع			٥٢,٣			٤٥,٩

الجدول ٣: توزع الفقر حسب المحافظات ٢٠٠٥/٢٠٠٦

المنطقة	الفقر المدقع	الفقر الغذائي	الفقر الشديد
نيروبي	٢١,٣	٢٩,٥	٤,٢
المنطقة الوسطى	٣٠,٤	٣١,٤	١١,٤
الساحل	٦٩,٧	٦٣,٥	٣٥,٤
المنطقة الشرقية	٥٠,٩	٤٥,٢	٢٢,٥
المنطقة الشمالية الشرقية	٧٣,٩	٦٦	٤٦,٥
نيانزا	٤٧,٦	٤٦	٢١,١
الوادي الصخري	٤٩	٤٩,٥	٢٠,٦
المنطقة الغربية	٥٢,٢	٥١,١	٢٣,٢
الريف	٤٩,١	٤٧,٢	٢١,٩
الحضر	٣٣,٧	٤٠,٥	٨,٣

٢٢ - **تحديث بشأن السياسة الوطنية للأراضي**

استهل المشروع النهائي للسياسة الوطنية للأراضي في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وعُرض للنشر والمناقشة العامة. وفي شراكة مع التحالف الكيني للأراضي شرعت الحكومة في نشر محتويات مشروع السياسة عن طريق حلقات عمل وحلقات دراسية وإنشاء موقع لوزارة الأراضي والإسكان على الإنترنت وتحقيقات صحفية في أهم صحف البلد وأرسلت نسخ من ذلك إلى شتى المنظمات والمنظمات شبه الحكومية وجميع الوزارات المعنية. وسوف تنتهي المناقشات العامة لعملية صياغة السياسة الوطنية للأراضي بإقامة ندوة لأصحاب المصلحة واعتماد مشروع السياسة وتعقد الندوة في ٢٦ و٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

وتظل قضايا الأراضي حساسة ومعقدة ثقافياً. وقد أُثيرت بالفعل مشاعر مختلفة رداً على محتويات السياسة وخاصة بالنسبة إلى قضايا الجنسين وهذا تكرار للرد خلال الاستفتاء وفقما ذكر في الفقرة ٣ أعلاه. فالأراضي فئة مركزية من فئات الملكية في كينيا وهي المصدر الرئيس للمعيشة والثروة المادية ولها أهمية ثقافية لكثير من الكينيين. ومن غير المرجح أن تنجح إصلاحات سياسة الأراضي في غيبة إطار دستوري سليم. وقد وافق مجلس الوزراء بالفعل على وثيقة السياسة وبعد الندوة الوطنية المذكورة ستدرج السياسة في البرلمان ويرجى أن تكتمل هذه العملية في أقرب وقت ممكن.

تأثير السياسة في تعزيز حقوق المرأة في تملك الأراضي والعقارات

لقد صيغت السياسة تصدياً للقضايا الحساسة المتعلقة بإدارة الأراضي والحصول على الأراضي وتخطيط استخدام الأراضي وإصلاح التفاوتات التاريخية وتدهور البيئة والصراعات وانتشار المستوطنات الحضرية غير الرسمية بلا تخطيط والإطار القانوني العتيق والإطار المؤسسي وإدارة المعلومات. كما يتصدى المشروع للقضايا الدستورية من قبيل الحيازة الإجبارية ومراقبة التنمية وكذلك صكوك الملكية والتفاوتات الجسيمة والتمييز عبر الأجيال المتتابعة وانتقال الأراضي واستبعاد المرأة من عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالأراضي وغير ذلك من التطورات. والمشروع يسلم بضرورة تأمين الملكية لجميع الكينيين (جميع النساء في الفئات الاجتماعية الاقتصادية والتجمعات الرعوية والمقيمات في مستوطنات غير رسمية وسائر الفئات المهمشة).

وتتضمن السياسة أحكاماً تكفل أن تظل الأراضي الخاصة غير قابلة للتصرف وانتقال الملكية دون تمييز على أساس الجنس أو الإثنية أو الأصل الجغرافي، وعدم التمييز في الملكية والوصول إلى الأراضي بجميع نظم الملكية وتتضمن أن التصرف في الحقوق الخاصة لتوزيع الأراضي يراعي جميع الحقوق المشروعة الأخرى التي يملكها أو يدعيها أشخاص آخرون على الأراضي المتضررة مثل حقوق الأزواج والأطفال.

وترمي السياسة إلى إلغاء مبدأ الحرمة المطلقة لأول تسجيل بموجب قانون الأراضي المسجلة بغية تنظيم صلاحيات حامل الحقوق الأولي في التخلي عن الأرض لضمان أن تراعى في ذلك التصرف جميع الحقوق المشروعة الأخرى التي يملكها أو يدعيها أشخاص آخرون على الأرض المتضررة بما في ذلك حقوق الأسرة. وبوجه خاص فإن القانون يفرض التزاماً على حامل الحقوق الأولي بأن يحصل على موافقة خطية وعليمة على جميع حملة الحقوق الثانوية قبل التصرف في الأرض. كما يضمن حقوق الأزواج في الملكية الزيجية عن طريق سن قوانين بشأن الملكية المشتركة للممتلكات الزواجية وإنشاء آلية لمنع بيع أو رهن أراضي الأسرة دون

موافقة الأزواج المعنيين. وتشمل هذه الأحكام على وجه التحديد النساء وأبنائهن في حالات تسجيل الأرض التي يعيشون عليها ويعتمدون عليها باسم شخص واحد عادة ما يكون الزوج أو الأب على التوالي.

وبقدر ما أن قانون خلافة الأرض الكيني يرمي إلى المواءمة بين قوانين الميراث، فإن نقل حقوق الأرض تتم واقعياً في إطار القوانين العرفية التي تميز ضد المرأة والطفل. (هناك خلاف بين الأحكام الدستورية والأحكام الدولية، أي قانون القضاء على التمييز ضد المرأة). والسياسة تنص على إلغاء القوانين الحالية وإبطال اللوائح والعادات والممارسات التي تميز ضد المرأة بالنسبة إلى ملكية الأرض وتأمين حقوق الميراث للبنات غير المتزوجات. وتنص السياسة على القيام بالتوعية وحملات التثقيف للتخلي عن الممارسات الثقافية التي تحول بين المرأة وبين الميراث في أراضي الأسرة وتوعية الكينيين بأحكام قانون الوراثة والإسراع بتطبيق القانون.

مراقبة تنفيذ السياسة

من المتوخى أن تكون هناك آلية إدارية مؤقتة لتشغيل هذه السياسة انتظاراً لإنشاء اللجنة الوطنية للأراضي ومجالس الأراضي بالدوائر ومجالس الأراضي المجتمعية من أجل تنفيذ السياسة. ويراقب التنفيذ الفعلي للسياسة من جانب مجالس الأراضي بالدوائر حيث تكون لها صلاحية مراقبة وتقييم برامج إصلاح الأراضي على مستوى الدوائر، ووزارة الأراضي والإسكان هي التي عليها مراقبة تقييم الأداء القطاعي.

محنة الإناث الموظفات في القطاع الزراعي

لا تتعرض السياسة الوطنية للأراضي على وجه التحديد لمحنة الإناث الموظفات في الزراعة. ومع ذلك فهذه المسألة تُبحث في وثيقة الدورة رقم ٢ لعام ٢٠٠٦ بشأن شؤون الجنسين والتنمية طلباً لتنفيذ البرامج الزراعية التي تعالج الاختلاف بين الرجل والمرأة في القطاع الزراعي وتركز على المساواة والإنصاف في النتائج بدلاً من مجرد المعاملة على قدم المساواة.

٢٣ - حصول المرأة على الائتمانات

يتم وصول المرأة في كينيا إلى مرافق الائتمان أساساً بالشروط نفسها المطبقة على الرجل. ومع ذلك تواجه المرأة تحديات أكبر من الرجل بالنظر إلى أن القليلات من النساء هن اللائي يملكن صكوك ملكية للأرض وهو الأمر الضروري الرئيسي للقروض المصرفية. ويظل عدد النساء اللائي يحملن صكوك ملكية في البلد ثابتاً عند نسبة ٥ في المائة. وتعالج الحكومة هذا التحدي من خلال المبادرات المختلفة ومنها المبين أدناه:

- لدى كينيا عدة مرافق ائتمان يمكن للمرأة من خلالها الحصول على ائتمان بمعدلات فائدة منخفضة. وهذه تشمل: شركة التمويل الزراعي، وصندوق تمويل المرأة الكينية، ورابطة الفلاحين الكينيين، وبرنامج المشاريع الريفية الكيني.
- بوسع المرأة الآن الحصول على الائتمان من مؤسسات غير مصرفية دون ضمانات إضافية.
- كذلك أنشأت حكومة كينيا لجنة وزارية للمنح في وزارة شؤون الجنسين والرياضة والثقافة والخدمات الاجتماعية، بقصد أن تقدم المنح إلى الفئات الريفية رجالاً ونساء. وتواصل الحكومة تشجيع المرأة على تشكيل جماعات للخدمة الذاتية والرعاية لتمكينها من الحصول على مختلف الخدمات المتوافرة.
- وقد عدل قانون الجمعيات التعاونية لكي ييسر للمرأة تكوين جمعيات تعاونية ومن ثم تحصل على الائتمانات.

التحديات

- محدودية الوصول إلى الخدمات والأسواق المالية
- عدم كفاية الحصول على المهارات والتكنولوجيا
- سوء البنى التحتية
- عدم كفاية المعارف التقنية للأعمال والصلات مع المؤسسات الكبيرة
- محدودية الحصول على المعلومات
- عدم ضمان ملكية الأراضي

الصحة

٢٤ - البيانات الحديثة عن معدلات وفيات الأمومة والرضع وعن الأهداف المبتغاة للحد من معدلات الوفيات

الجدول ٤: معدلات الوفيات في كينيا

المؤشرات	السنة										
	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥*	هدف استراتيجية الإنعاش الاقتصادي	هدف الأهداف الإنمائية للألفية	هدف ٢٠١٠ خطة الاستراتيجية الوطنية للقطاع الصحي
معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ ولادة حية	١١٩	١٠٤	٥٢	٥١	٦٢	٧١	٧٨	٧٧	٧٧	-	-	٢٥
معدل الوفيات تحت سن الخامسة	٢٠٢	١٥٧	٧٥	٧٤	٩٣	١٠٥	١١٤	١١٥	١١٥	١٠٠	٣٣	٣٣
معدل الوفيات الخام	١٧	١٤	١١	١٠	١٠	١٢	١١	-	-			
وفيات الأمومة لكل ١٠٠ ألف ولادة حية	٢٠٦	٢٠٤	٢٢٠٥	٣٠٠	٤٩٨	٥٩٠	٤١٤	-	-	٥٦٠	١٤٧	١٤٧

المصدر: لجنة النظم الأساسية، التعداد الكيني للسكان والإسكان – تقارير تحليلية ١٩٧٩، ١٩٩٩* مؤقت

حُدد هدف في كينيا في استراتيجية الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠٣-٢٠٠٧ هو ٥٦٠ للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٨ وقد تم تجاوز هذا الهدف، إذ تشير البيانات الأخيرة إلى أن البلد حقق ٤١٤

حالة لكل مائة ألف ولادة في عام ٢٠٠٣ مما يدل على أن الأهداف الموضوعة تتحقق ومع هذا لا يسبب هذا التحسن راحة للحكومة في جهودها لمواصلة تخفيض المعدل.

٢٥ - الخطة الشاملة لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه

قانون الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ومكافحته

أقر البرلمان مؤخراً قانون الإيدز والعدوى بفيروسه الذي يهدف إلى اتخاذ تدابير للوقاية من فيروس الإيدز والإيدز وإدارته ومكافحته لتوفير الحماية والنهوض بالصحة العامة ولتوفير العلاج السليم وتقديم المشورة والدعم والرعاية للمصابين أو المعرضين لخطر الإيدز والعدوى بفيروسه ولأي أغراض أخرى ذات صلة. وينص القانون على أن على الحكومة أن تذكي الوعي العام بأسباب ووسائل انتقال العدوى وعواقبها وسبل الوقاية من الإيدز والعدوى بفيروسه ومكافحته عن طريق حملة شاملة على مستوى البلد للتثقيف والإعلام تقوم بها الحكومة من خلال الوزارات المختلفة وشتى الإدارات والسلطات والوكالات الأخرى. وتدرج وزارة التعليم الإيدز والعدوى بفيروسه في المناهج التعليمية في جميع مؤسسات التعليم؛ الرسمي وغير الرسمي.

وعلاوة على هذا فللتصدي لتحدي الإيدز والعدوى بفيروسه على المدى الطويل تلتزم الحكومة باتخاذ رد وطني متعدد القطاعات على الإيدز والعدوى بفيروسه وقد منحت ولاية للمجلس الوطني لمكافحة الإيدز باعتباره سلطة التنسيق الوطنية لتوفير الريادة اللازمة ولإعداد:

- إطار عمل متفق عليه لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه يوفر الأساس لتنسيق عمل جميع الشركاء.
- سلطة تنسيق وطنية واحدة للإيدز ذات ولاية واسعة متعددة القطاعات.
- وضع نظام واحد متفق عليه للمراقبة والتقييم على مستوى البلد.

وتنص الخطة الاستراتيجية الوطنية الكينية لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ – ٢٠٠٩/٢٠١٠ على وضع إطار عمل للرد الوطني على الإيدز والعدوى بفيروسه وتوفر السياق الذي يضع فيه جميع أصحاب المصلحة استراتيجياتهم المحددة وخططهم وميزانياتهم لإعداد الردود. والنجاح في تنفيذ الخطة يتوقع أن يقلل من انتشار فيروس الإيدز إلى أقل من ٥,٥ في المائة خلال الخطة وتحسين جودة الحياة للمتأثرين بالإيدز والعدوى بفيروسه. ولضمان الاستدامة طويلة الأجل لبرامج الإيدز والعدوى بفيروسه ربطت

الحكومة الخطة باستراتيجية الإنعاش الاقتصادي للثروة وإيجاد فرص العمل (٢٠٠٣-٢٠٠٧) ودورة الميزانية الحكومية.

تكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى

هناك إنجازات رئيسية في تكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى وهي تشمل ما يلي:

- حدثت زيادة سريعة في أعداد مواقع هذه المكافحة وعدد من يجري اختبارهم. وكان هناك ٤٠٠ موقع بحلول نهاية عام ٢٠٠٤ وجرى اختبار ٢٠٠٠٠٠ شخص.
- أُعد منهج دراسي لتكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى.
- وضعت مبادئ توجيهية لتكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى وتم توزيعها.
- هناك نظام قائم لضمان الجودة.
- وهناك هيئة تنسيق وطنية قائمة لتكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى.
- تم تدريب أكثر من ١٠٠٠ استشاري لتكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى.
- أقيمت شبكات قوية مع طائفة كبيرة من أصحاب المصلحة.

وحدات مكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه

توجد وحدات قائمة لمكافحة الإيدز والعدوى بفيروسه في كل وزارة معنية تحدد كل يوم جمعة يوم حملة توعية بالإيدز بهدف ضمان تعبئة جميع موزعات الرفالات.

العلاج المضاد للفيروسات الرجعية

تقوم الحكومة عن طريق وزارة الصحة بجعل جميع مستشفيات الدوائر والمحافظات تقدم العلاج المجاني المضاد للفيروسات الرجعية. ويتم هذا البرنامج في أكثر من ٣٢٠ موقعاً في البلد. وتدعم الحكومة أيضاً تكلفة هذا العلاج المقدم في المرافق الصحية الأخرى في المناطق الشعبية. وهناك برامج محددة بالقدر نفسه من أجل المعايشين للإيدز وفيروسه حيث يدربون على الحياة الصحية وتشمل هذه البرامج أعداداً كبيرة من النساء.

الجدول ٥: أهداف الوقاية المحققة

المنطقة المستهدفة	الأهداف لعام ٢٠١٠	خط الأساس
الانتشار	الانتشار بالنسبة للشبان في الفئة العمرية ١٥-٢٤ تقل نسبته عن ١ في المائة (أقل بنسبة ٢٠ في المائة عن استقصاء الصحة والسكان لعام ٢٠٠٣)	١,٢ في المائة (استقصاء عام ٢٠٠٣)
	الانتشار بالنسبة للشابات في الفئة العمرية ١٥-٢٤ أقل من ٤,٥ في المائة (أقل بنسبة ٢٥ في المائة عن استقصاء الصحة والسكان لعام ٢٠٠٣)	٥,٨ في المائة (استقصاء عام ٢٠٠٣)
الاستشارات والفحوص	موقع واحد على الأقل يعمل بالكامل في كل قسم إداري (حوالي ٧٠٠ موقع على الصعيد الوطني)	٤٠٤ مواقع على الصعيد الوطني (برنامج ناسكوب ٢٠٠٤)
	اختبار ما لا يقل عن مليوني كيني سنوياً لفيروس الإيدز (شمل ٥٠٠٠٠٠ في تكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى و١,٥ مليون اختبار سريري شملت الحوامل)	٢٠٠٠٠٠ (استراتيجية تكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى، ناسكوب ٢٠٠٣)
	فحص ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الفئة ١٥-٤٩ وحصلوا على النتائج	١٣ في المائة (استقصاء عام ٢٠٠٣)
ترويج الرفالات	توزيع ١٦٠ مليون رفال سنوياً	غير مكتمل

الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي	تشخيص ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من المرضى المصابين بالأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي وفحصهم لفيروس الإيدز، وتقديم العلاج التشخيصي المناسب لنسبة ٩٠ في المائة	غير مكتمل
الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل	تتلقى نسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة من الحوامل المصابات نظاماً علاجياً مناسباً وكاملاً بمضادات الفيروسات الرجعية	١٠ في المائة
	يصبح أقل من ٢٣ في المائة من الرضع المولودين لأمهات يحملن فيروس الإيدز إيجابيين لهذا الفيروس	٣٣ في المائة

تدابير محددة لتعزيز قدرة المرأة على حماية نفسها من العدوى

برامج الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل

أنشأت الحكومة برامج للوقاية من العدوى الجديدة وللوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل شملت نتائجها إنشاء برنامج وظيفي للحد من انتشار فيروس الإيدز عن طريق الانتقال الرأسي، وتمكين المرأة من التفاوض على الاتصال الجنسي المأمون مع شريكها، وإجراء بحوث عن العوامل التي تؤثر في انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

وتتمثل الإنجازات الرئيسية للبرنامج فيما يلي:

- تم إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧.
- ووضع كتيب لتدريب العاملين الصحيين على مكافحة انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.
- أنشئت أفرقة عاملة تقنية لمكافحة انتقال العدوى من الأم إلى الطفل بشأن السياسات والتدريب والسوقيات.
- أعدت ووزعت المبادئ التوجيهية السريرية لمكافحة انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.
- أنشئ ٤٠٠ موقع لمكافحة انتقال العدوى من الأم إلى الطفل على مستوى المراكز الصحية في المحافظات والدوائر.

- تم تدريب ٤٠٠٠ عامل صحي على مكافحة انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.
- أقيمت شراكات مع أصحاب المصلحة الأساسيين.

استمرار الرعاية والدعم

يرمي هذا الدعم إلى تحسين نوعية الحياة؛ وتشمل نتائج البرنامج الإدارة السريرية وتعزيز الرعاية التمريضية وقد أصبحت متوافرة على جميع المستويات. وأعدت مبادئ توجيهية وتدابير لمنع انتشار الأخماج الناهزة والعدوى بفيروس الإيدز ولتعزيز قدرة المؤسسات على توفير الرعاية والدعم المستمرين. والإنجازات الرئيسية في هذا الصدد هي:

- تم تدريب أكثر من ١٠٠٠ عامل في الرعاية الصحية على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية.
- أصبح أمام أكثر من ٢٨٠٠٠ كيني فرصة الحصول على العلاج المضاد للفيروسات الرجعية – بنهاية عام ٢٠٠٤.
- أعدت المبادئ التوجيهية للعلاج المضاد للفيروسات الرجعية والأخماج الناهزة.
- أعدت الخطط الاستراتيجية والتنفيذية للعلاج المضاد للفيروسات الرجعية.

الرفالات النسائية

وضع برنامج ناسكوب وصندوق الأمم المتحدة للسكان ميزانيات محددة لشراء أعداد أكبر من رفالات النساء التي هي في العادة أغلى سعراً، ولكفالة زيادة توافرها.

الأنشطة المدرة للدخل

استحدث المجلس الوطني لمكافحة الإيدز كذلك أنشطة لتوليد الدخل للنساء لتقليل تعرضهن للعدوى عن طريق إقامة علاقات جنسية مقابل المال وللحفاظ على جعلهن أكثر نشاطاً وتركيزاً في حياتهن.

النساء اللاجئات

٢٦ – الحالة الاقتصادية والاجتماعية للنساء والفتيات اللاجئات والتدابير القائمة لدعمهن

أقر قانون اللاجئين الكيني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ فوضع إطاراً قانونياً لإعداد نظام للجوء وإدارة شؤون اللاجئين في كينيا. وهذه الوثيقة في مراحلها النهائية الآن. ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثلاثة مكاتب في كينيا. وتستضيف دادواب ١٦٠٠٠٠ لاجئ

ويبلغ سكان كاكوما من اللاجئين ٩٠٠٠٠ شخص. ومكتب نيروبي هو مركز التنسيق القطري الذي يُفحص فيه اللاجئون ثم ينتقلون إلى المخيمات. وتشكل النساء ٤٦ في المائة من اللاجئين المسجلين في كينيا. وتشمل الأنشطة التي تنفذ لدعم اللاجئين ما يلي:

تسجيل جميع اللاجئين واللاجئات لتزويدهم بالوثائق اللازمة لتكفل أمنهم الفردي وحرية حركتهم وحصولهم على الخدمات الضرورية

وتصدر للنساء وثائق تسجيل فردية عند مطالبتهن بالحصول على مركز اللاجئ في كينيا. وهن يتمتعن سواء أكن متزوجات أم إناثاً يعلن أسراً معيشية، بالحق في هوية فردية. وقد أنشأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نظاماً يكون بموجبه لجميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ١٨ عاماً الحصول على رسائل هوية فردية. وهذه تصبح وثيقة قانونية تحترمها قوات إنفاذ القوانين في البلد. وهي تكفل للمرأة ألا تتعرض للتحرش على أساس افتقارها إلى الوثائق اللازمة. وتعد الوثيقة بمثابة تصريح للحصول على جميع الخدمات المتاحة في مكاتب المفوضية في أماكن معينة. وهي تتيح للاجئة السفر داخل كينيا وفق اللوائح التي تحددها الحكومة فيما يتعلق بسياسة الإقامة في المخيمات.

وتُجرى للاجئات مقابلات مع مسؤولات ومترجمات كلما أمكن ذلك. وكان هذا الأمر يمثل تحدياً لدى الحصول على مترجمات مؤهلات. وعدم وجود وثائق يعرض المرأة إلى التضحية بأوضاع تصبح فيها معرضة لاستغلال أو اعتداء جنسي.

وإذ تسلم المفوضية بأن العنف القائم على نوع الجنس والعنف الجنسي يظل عقبة كأداء أمام النهوض بالمرأة وتمتعها بحقوقها، فإنها وضعت استراتيجيات متكاملة على المستوى القطري للتصدي لهذا الأمر

ويتخذ العنف الجنسي والعنف على أساس نوع الجنس نهجاً متعدد الأوجه. ولذا يتلقى الرجال والنساء تدريباً على العنف القائم على نوع الجنس. ولإقامة العدل تُعقد جلسات في محاكم متنقلة منتظمة كل شهر في المخيمات على مدار العام. ويتزايد باستمرار إذكاء الوعي بحقوق المرأة في الاعتماد على ذاتها وفي التعليم والقيادة وفي مكافحة الممارسات التقليدية الضارة التي تؤثر على المرأة. ويفيد في تعزيز القانون ودعم اللاجئات المحتاجات إقامة شراكة مع الوكالات والإدارات الحكومية التي تشمل إدارة شؤون اللاجئين والشرطة الكينية.

كذلك تقدم الاستشارات الفردية لمساعدتهن على الشفاء من التعذيب أو الأحداث الأليمة الأخرى. وقد استهلت أنشطة على أساس جماعي، حيث يستفيد ١٠٠ شخص من التدريب على مسائل فيروس الإيدز وعلى توليد الدخل. كذلك توفر الجماعات النسائية المشكلة لأغراض التدريب على الصحة الإنجابية محفلاً للدعم المتبادل. ولقد حدثت زيادة في إشراك

القادة المجتمعيين واللجان المجتمعية ذاتية الإدارة في معالجة الحالات. وينجح هؤلاء القادة في حل المنازعات.

وقد صيغت مذكرة تفاهم بين المحكمة العليا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهي تنتظر موافقة مكتب النائب العام لإقامة المحاكم داخل المخيمات. وهذا الأمر أفاد كثيراً في حل قضية تأخر العدالة أمام المرأة والأطراف المتظلمة الأخرى. وتجري مراقبة دقيقة لآلية فض المنازعات البديلة مثل محاكم المصالحة والمحاكم التقليدية لضمان ألا تتناول هذه الآلية القضايا الجنائية التي ترتكب ضد المرأة والأشخاص الضعفاء الآخرين. وفي هذه المسألة كثير من التحديات إذ أن بعض النساء يتعرضن للتخويف ويخضعن للنظام التقليدي لفض المنازعات.

وهناك نظم قائمة لدعم الناجيات بالتدخلات الطبية والأمنية والقانونية والنفسية الاجتماعية. ومع ذلك ومع كل المبادرات يقل الإبلاغ عن حالات نتيجة للوصم المرتبط بالقضايا الجنسية المتصلة بنوع الجنس. وهذا من الشواغل التي تظل المنظمة تعالجها مع تحسن ملحوظ.

ويتوافر التدريب والأنشطة الجارية الأخرى لتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في جميع اللجان الإدارية والقيادية للاجئين في المواقع الحضرية والريفية والمخيمات بما في ذلك مناطق العودة. وحيثما لا يكون الأمر كذلك يكون الغرض هو تسريع التقدم نحو ضمان أن يكون ٥٠ في المائة من النواب نساء

وأنشئت أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات تهتم بالخدمات المجتمعية وأصبح للمرأة اللاجئة دور نشط في إدارة المخيم وفي المجتمع على أساس إذكاء الوعي (حيث ٥٥ في المائة من التمثيل الفعلي للمرأة). وتستوعب جلسات التخطيط المهيكلة المنتظمة الآراء من الرجال والنساء باعتبار ذلك شرطاً من خلال إدماج العنف ونوع الجنس والتنوع في برمجة المفوضية. والنساء يمثلن ٤٥ في المائة من العاملين بحوافز ويشكلن نسبة تمثيل ٥٠ في المائة في الهياكل المجتمعية ذاتية الإدارة.

والتعليم عامل أساسي في مشاركة المرأة وتمثيلها في المحافل المختلفة. ومن خلال مبادرات مختلفة ارتفع عدد المقيدات من الفتيات في المدارس بنسبة ٢٠ في المائة وظلت النسبة على حالها حتى نهاية عام ٢٠٠٦. وطرأ تحسن ملحوظ على عدد الفتيات اللائي يتخرجن من المرحلة الثانوية والتعليم الجامعي في عام ٢٠٠٦ من خلال العمل الإيجابي. ووصل تزويد الفتيات بالمواد الأساسية مرحلة البرمجة السنوية.

وتوفر النساء الدعم للفتيات في التعليم والرياضة في مدارس المخيمات مما أدى إلى تكوين فرق رياضية للفتيات بشكل أقوى. وتحسن توفير مرافق الإصحاح والحصول على الماء وتحسنت معه الشواغل الأمنية للاجئات في المخيمات.

والمرأة التي تطالب بالعودة إلى الوطن وخاصة إلى السودان وغيره من البلدان تعامل معاملة فردية. وقد عادت إلى السودان ١٦٤٦ امرأة في عام ٢٠٠٦ من بين ٤٢٣٤ من العائدين الآخرين .

وتشارك المرأة في التدريب وأنشطة توليد الدخل بغية بناء قدرتها كي تكون عضواً أكثر إنتاجاً في مجتمعه.

كذلك توظف المرأة حارسة أمنية في معسكر اللاجئين في كاكوما. وهذا يوجد قناة يمكن من خلالها للمرأة الإبلاغ عن المسائل التي تشغلها والتي لا يمكن بغير ذلك مناقشتها مع الرجال في السياق الاجتماعي والثقافي للاجئين.

وتفيد إدارة الشرطة في تعيين ضابطات في المخيمات. ومن شأن وجود ضابطات أن يعزز السرية والراحة في الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

اللاجئات يشاركن بصورة مباشرة في إدارة وتوزيع الأغذية والمواد غير الغذائية

إن مشاركة المرأة في إدارة الأغذية والمواد غير الغذائية بلغت ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي برامج الرضاعة العلاجية تمثل المرأة بنسبة ١٠٠ في المائة حيث يتلقى الأطفال سيئي التغذية والأمهات الحوامل الدعم.

وأصبحت مشاركة المرأة في لجان التغذية إجبارية لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الشريكة. والتحدي الذي يبقى بلا حل هو الاستخدام النهائي لحصص الأغذية التي تنتهي في بعض الأحيان إلى أن تباع بغية شراء الاحتياجات غير الملباة التي تشمل الجعة المحلية لرؤساء الأسر المعيشية من الذكور.

وتحصل اللاجئات في التوزيع العام على البطاطين والقدور وأدوات المطبخ مرة كل سنتين حسب المعايير الدنيا. وقد انخفض الطلب على الحطب عن طريق نشر الأجهزة الموفرة للطاقة مثل مواقد المايندليلو فقلت عوامل الخطر على المرأة حيث تقل مهمتها في جمع الحطب مما يتيح لها الفرصة للمشاركة في محافل مجتمعية أخرى. ويُصرف للاجئات ٢٥٠ غراماً من الصابون كل شهرين. وهذا لا يلبي المعايير الدنيا التي تقول إن ٢٥٠ غرام من الصابون يجب أن توزع على اللاجئين على أساس شهري. ويُسهل نقص الغذاء والمواد غير الغذائية على المرأة التضحية ويجعلها في حالة ضعف لتسقط فريسة للاستغلال والاعتداء.

توفر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لجميع النساء والفتيات المواد الصحية على سبيل الأولوية. ويعتبر هذا أمراً مركزياً لكرامة المرأة وصحتها

توزع المواد الصحية على أكثر من ٣٥٠٠٠ امرأة وفتاة في سن الإنجاب. ويكفل التوزيع الإضافي للصابون على اللاجئات المعايير الصحية السليمة. وفي الحضر تحدد الاحتياجات الصحية للاجئات وتقدم على أساس كل حالة على حدة.

وتتلقى اللاجئة مساعدة طبية في حالات الطوارئ بينما تحسن وصولها إلى المرافق الطبية العامة وبالتحديد لأغراض الصحة الإنجابية والأمومة المأمونة وحالات العنف الجنسي على أساس نوع الجنس، في أحد جوار اللاجئين شديد الازدحام. ولتحسين رعاية المرأة التي تتعرض لمضاعفات في التوليد وأمراض النساء وللمريضات اللاتي يحتجن إلى تدخلات جراحية يسرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعارة أخصائي أمراض النساء وجراح من وزارة الصحة لرعاية المرضى المحالين من مستشفيات مخيمات اللاجئين. وتتلقى الحوامل علاجات كيميائية للملاريا خلال الفصل الثالث بينما توجد في المخيم ٧٠٠٠ ناموسية أعيدت معالجتها بمبيدات الحشرات. وأنشئت مراكز لتكنولوجيا مكافحة ناقلات العدوى في جميع مراكز التشغيل التابعة للمفوضية ضماناً لحصول النساء على فحوص الإيدز والعدوى بفيروسه. ويلاحظ وجود المراقبة الصارمة لضمان سلامة الأم والطفل. وتقدم استشارات طبية لعدد ٧١٤٤ من اللاجئين في الحضر بما يمثل ٥٠ في المائة من إحالة الإناث إلى المعالجة الطبية. كذلك تتعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالة الألمانية للتعاون التقني مع مجلس مدينة نيروبي لتيسير وصول اللاجئين إلى المرفق الطبي العام في إيستليه، وهي مكان مجاور به عدد كبير من اللاجئين تتحسن فيه فرص المرأة في الوصول إلى المرافق الطبية في جوارها. ويولى اهتمام خاص بالصحة الإنجابية والأمومة المأمونة ومنع العنف الجنسي القائم على أساس نوع الجنس. ونتيجة لذلك وصل ١٠٠٠ من اللاجئين إلى المرافق العامة في عام ٢٠٠٦.

المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وسائر المانحين إلى الحكومة من أجل النساء اللاجئات والفتيات اللاجئات

لم تصل أي مساعدة.

الزواج والعلاقات الأسرية

٢٧ - الخطوات التي تتخذها الحكومة فيما يتعلق بالأحكام التشريعية ضد القوانين العرفية والممارسات العرفية التي تمارس ضد المرأة في مجالي الزواج والطلاق لضمان مساواة المرأة والرجل في الزواج والطلاق

كما جاءت مناقشته أعلاه في الفقرات ٣ و٤ و٥ و٦ فإن الحكومة من خلال لجنة إصلاح القوانين الكينية سوف تستعرض قانون الزواج والطلاق الذي سيتولى معالجة حالات التمييز هذه. وسيكون القانون جاهزاً للعرض على البرلمان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وهذه الجهود بالإضافة إلى الجهود الحثيثة لتعطي للكينيين دستوراً جديداً سوف تكفل مساواة المرأة بالرجل في الزواج والطلاق.

البروتوكول الاختياري وتعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية

٢٨ - **التصديق على البروتوكول والانضمام إليه**

تثير الحكومة قضايا سياسة فيما يتعلق ببعض الأحكام الواردة في البروتوكول وخاصة المادتين ١ و٢ من البروتوكول تمشياً مع أوضاع السيادة. ومع ذلك لا تزال المناقشات والدعوات من منظمات حقوق الإنسان وحقوق المرأة تحث الحكومة على النظر في التصديق من أجل تعزيز حقوق المرأة.